كتاب المفيد في التصريف تصنيف الشيخ الإمام جار الله العلاّمة فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) دراسة وتحقيق

د. بيان محمد فتاح الجباوي
المدرس في قسم اللغة العربية ـ
كلية الآداب ـ جامعة الأنبار

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

ينهض هذا البحث بدراسة كتابٍ قديمٍ مختصٍّ بعلم الصرف وتحقيقه، وهو كتاب (المفيد في التصريف للزمخشري)، وهذا الكتاب لم ينل حظه من الشهرة التي لقيها سائر كتب الزمخشري على الرغم من كونه الكتاب الوحيد المختص بعلم الصرف من بين مؤلفاته، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ضياع أغلب نسخه أو قلتها إلى حدٍّ لم يطّلع فيه العلماء على هذا الكتاب ولم ينقلوا منه أقوال مؤلفه، فليس له ذكر في المؤلفات المختصة بفهارس الكتب ولا في المؤلفات المختصة بتراجم المؤلفين ممن ترجم للزمخشري، لذا كان حريًّا بنا أن نخرج هذا الكتاب أفضلَ إخراج وفاءً لمؤلفه الذي خدم اللغة العربية أفضل خدمة في شتى مجالاتها، وأسأل اللهَ تعالى أن يكون في إظهاره منفعة وخدمة للمتلقي وأجر لا ينقطع.

القسم الأول: الدراسة[1]

أولاً: الكتاب

١. عنوانه:

اختار الزمخشري عنوانًا مناسبًا دالًّا على موضوعات الكتاب، فسمّاه (المفيد في التصريف)، فهو كتابٌ موجَز ضمَّ موضوعاتٍ قليلة تعد من أساسيات علم التصريف، وقد تناول هذه الموضوعات بإيجازٍ غيرِ مُخِلٍّ، فلم يُسهب ولم يقف على مسائل التصريف العويصة ولم

يستشهد بشواهد قرآنية ـ وهو صاحب تفسير الكشاف ـ إلا في موضع واحد، ولم يستشهد بالشواهد الشعرية ألبتّة ولا بأمثال العرب أو أقوالهم، حتى إنه لم يقدّم للكتاب بمقدمةٍ يذكر فيها غايته أو هدفه من تأليف هذا الكتاب، ويبدو أنّ الغاية واضحة من عنوان الكتاب، فالزمخشري ألّف كتابه هذا من أجلِ تيسير مادة الصرف على طلبة العلم وانتقاء المهم والمفيد من علم الصرف ومحاولة تسهيل حفظه، وهو في هذا سائر على خطى الكتب المختصرة في هذا الصدد كالملوكي في التصريف لابن جني، ونزهة الطرف للميداني، والمفتاح في الصرف للجرجاني؛ فضلاً عن أنّ الزمخشري لم يكن له كتاب في الصرف إلا هذا الكتاب فيما أعلم، فكان من أسباب تأليفه هذا الكتاب أنه الكتاب الوحيد المتخصص بعلم الصرف من بين مؤلفاته.

٢. مادته:

تضمّن الكتاب أبوابًا وفصولاً في تصريف الأفعال والأسماء المتصلة بالأفعال، فتناول أبواب الفعل الثلاثي المجرد والفعل الرباعي المجرد، وأبواب الثلاثي المزيد والرباعي المزيد، والميزان الصرفي، والمتعدي واللازم، ومضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي، وبعض الأحكام الصرفية للهمزة، ثم قسم الفعل على خمسة أقسام، هي الماضي والمضارع والأمر وفعلا التعجب(٢)، وتناول تصريفات الأفعال الماضي والمضارع والأمر من حيث بناؤها للفاعل وبناؤها للمفعول واتصالها بالضمائر عند الصحة والاعتلال والتضعيف، أما فعل التعجب فلم يتناول تصريفه هو لأنه فعلٌ جامد لا يتصرف، بيدَ أنه ذكر شروط بناء فعل التعجب ثم طريقة التعجب من هذه الأفعال الخاضعة للشروط بطريقةٍ ميسرةٍ جدًّا، وكذلك تضمن الكتاب (الأسماء المتصلة بالأفعال) وهي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والمصدر الميمي واسما الزمان والمكان. وبه يتمّ الكتاب.

٣. منهجه:

سلك الزمخشري منهجًا يكاد يكون ثابتًا في عموم الكتاب ولا سيما في تصريف الأفعال، فبدأ أولاً بتعريف الفعل والتمثيل له ثم ذكر تقسيماته، فقسمه على مبني للفاعل ومبني للمفعول، ثم ذكر كيفية إلحاق الضمائر للمبني للفاعل، ثم لجأ إلى تقسيم ذلك الفعل إلى

صحيح ومعتل ومضاعف، وتقع تحت هذه الأقسام أمثلة، تبدأ هذه الأمثلة بإسناد الفعل إلى ضمير الغائب وتثنيته وجمعه وضمير الغائبة وتثنيته وجمعه، ثم إسناد الفعل إلى ضمير المخاطب وتثنيته وجمعه وضمير المخاطبة وتثنيته وجمعه، ثم الإسناد إلى ضمير المتكلم والمتكلمين. وسار الزمخشري على هذا المنهج مع الفعل الماضي والمضارع والأمر[٣]، وكذلك نجده سار على طريقة واحدة مع المعتل من هذه الأفعال، فقد قسمه على ثلاثة أقسام هي: معتل الفاء (المثال)، ومعتل العين (الأجوف)، ومعتل اللام (الناقص)، وقد ذكر مصطلحي (الأجوف والناقص) دون (المثال) في فصل الفعل المضارع المبني للفاعل ولم يذكرهما في سائر الكتاب، وكذلك لم يذكر معتل الفاء في إلحاق الضمائر للماضي المبني للفاعل، ومن معالم منهجه في هذه الأفعال أنه يبدأ بالأفعال الثلاثية المجردة، ثم يذكر ما يوافقها من الزائد أو الرباعي.

أما فيما يخص الأسماء المتصلة بالأفعال فقد تعامل مع المصدر واسم الفاعل واسم المفعول بمنهجية متشابهة تتمثل في الابتداء بما يؤخذ من الفعل الثلاثي من هذه الأسماء، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التصريفات الأخرى.

ويؤخذ على منهج الزمخشري أنه لم يكن في كتابه المفيد في التصريف معتمدًا على تقسيمات دقيقة مطّردة كما كان قد فعل في كتابه المفصل[٤]، فلم يكن دقيقًا في استعمال الأبواب والفصول في هذا الكتاب، فحين بدأ كتابه لم يذكر بابًا ولا فصلاً ولا عنوانًا، وإنما تكلم على أبواب الفعل الثلاثي من غير عنونة، فضلاً عن عدم استقرار منهجه في تحديد الفصل والباب، إذ جعل الفعل المضارع واقعًا في فصل، على حين أنه جعل فعل الأمر واقعًا في باب، وأنه لم يوقع الفعل الماضي لا في فصل ولا في باب.

ثانيًا: معالم التحقيق

١. وصف المخطوطة:

للكتاب نسخة واحدة ـ فيما أعلم ـ محفوظة في مركز جمعة الماجد للمخطوطات في دولة الإمارات العربية المتحدة برقم (٢٥٦٢٦٧) مصورة عن الأصل الموجود في مكتبة مرعشي العامة في قم برقم (٤٠٤٧)، وقد خُتم على هذه النسخة بختم مكتبة مرعشي

(كتابخانة عمومي آيت الله العظمى مرعشي نجفي في قم) في صفحة الغلاف وفي أول الكتاب وفي آخره.

تقع هذه النسخة في (١٠) لوحات، في كل لوحة صفحتان، تحتوي كل صفحة على ٢٥ سطرًا تقريبًا، وتتراوح كلمات السطر الواحد بين ٨ إلى ١٣ كلمة تقريبًا.

كُتبت هذه النسخة بالخط النسخي، وهو خطٌّ واضح ومشكول في أغلب الأوزان والأمثلة الصرفية، ويبدو أنّ ناسخ المخطوط الذي هو مالكه في الوقت نفسه كان من المهتمين بالعلم ولا سيما علم التصريف، لذا كان دقيقًا في وضع الحركات إلا في النزر اليسير من مواضع الكتاب كان فيها ثمة تغيير في مواضع الحركات، وهو حاصل بسبب سهوٍ من الناسخ في أغلب الظن.

وقع في هذه النسخة طمس في الحد الفاصل بين الصفحتين في اللوحة الواحدة، وأصابها في هذا المكان خلط بين السطر الأخير من الصفحة السابقة والسطر الأول من الصفحة اللاحقة، أما في سائرها فلم يقع فيها طمس ولا سقط ما يجعلها نسخة نفيسة تقوم بنفسها من غير حاجة إلى نسخ أخرى، فضلاً عن أنها قريبة إلى زمن المؤلف، فقد ذكر الناسخ أنه أتمّ كتابتها سنة ٦٥٣هـ.

وكُتب في أعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة بعض الأبيات الشعرية، وفي نهايتها عنوان الكتاب من غير ذكر اسم المؤلف، وعاد في أعلى الصفحة الثانية ليعيد اسم الكتاب ومعه اسم المؤلف، ثم اسم مالك مجموعة الكتب التي فيها كتاب المفيد وناسخها، وفيها: (كتاب المفيد في التصريف تصريف من تصنيف الشيخ الإمام الأجل العالم المفسر الفاضل جار الله العلاّمة فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله)، وفيها: (من اعتصم باللهِ كفاه، كتبه مالك هذه المجموعة وكاتبها أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله، سائلاً عنه غفر ذنوبه وستر عيوبه).

أول الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ تَمِّمْ بالخير الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصلاةُ على محمَّدٍ وآلِهِ أجمعين، قال الإمام العلاّمة فخر خوارزم جار الله العلاّمة أستاذ الدنيا أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمة الله عليه...».

وآخره: «وأمّا (المَسجِد والمَطلِع والمَنسِك، والمَنبِت، والمَفرِق، والمَسْقِط، والمَجزِر، والمَحْشِر، والمَشرِق، والمَغْرِب) فشاذّة، وكان القياسُ بالفتح؛ لأنها من بابِ (يَفْعُلُ) واللهُ أعلم. تَمَّ هذا الكتابُ بعون اللهِ وحسنِ توفيقِهِ على يدي الراجي رحمةِ الله تعالى عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله، بلّغه الله غايةَ رجائه، في ربيع الآخر سنة ثلاثٍ وخمسين وستمائة».

٢. تحقيق نسبة الكتاب إلى الزمخشري:

من الغريب أنّ كتاب المفيد لم تذكره المصادر التي ترجمت للزمخشري في مؤلفاته، وقد أشغلتُ نفسي في البحث عن هذا العنوان . أعني المفيد في التصريف . فلم أقف على هذا العنوان في كتب التراجم لا للزمخشري ولا لغيره، وكنتُ قد حققتُ قسمين من كتاب المكمل في شرح المفصل للمظهري (ت٧٢٧هـ)، فوجدتُ صاحبَ الكتاب ينسب إلى الزمخشري نصًّا ويذكر أنه نقله عن كتابٍ للزمخشري اسمه (المفيد)، ونقل من هذا الكتاب في ثلاثة مواضع ثبّتُّها في هوامش التحقيق في أماكن ورود النص المنقول في كتاب المكمل، لذا كانت هذه النسبة مما يؤكد كون الكتاب من تأليف الزمخشري، فضلاً عمّا ثبّته الناسخ في صفحة العنوان ونسبته إلى الزمخشري، وكذلك ورد اسم الزمخشري في أكثر من موضع من الكتاب مما يعزز نسبته إلى الزمخشري والله أعلم.

٣. منهج التحقيق:

١. نسخت أصل المخطوط، وأثبتُّ أرقام صفحات الأصل، بوضع الرقم داخل قوسين معقوفتين.

٢. نبهتُ على ما اعترى نسخة المخطوط من تصحيف أو تحريف أو خطأ، ووضعت ما زاد على الكلمة بين معقوفتين، وأشرتُ إلى ذلك في الهامش.

٣. وضعتُ ما كان مطموسًا في نسخة الكتاب أو ما يستقيم به السياق بين معقوفتين، وأشرت إلى ذلك في الهامش، أمّا إن كان النقص مكونًا من كلمة واحدة، فإنني أشير إلى ذلك في الهامش من غير حصرها بين معقوفتين حرصًا على شكل الكتاب.

٤. اعتمدتُ في رسم آي الذكر الحكيم على رسم المصحف العثماني.

٥. وضعتُ عنوانات لفصول الزمخشري ورؤوس الموضوعات معتمدًا في هذا على المعنى الذي يدل عليه موضوع الفصل، فأضع هذه العنوانات بين قوسين معقوفتين من دون الإشارة في الهامش إلى كونها زيادة.

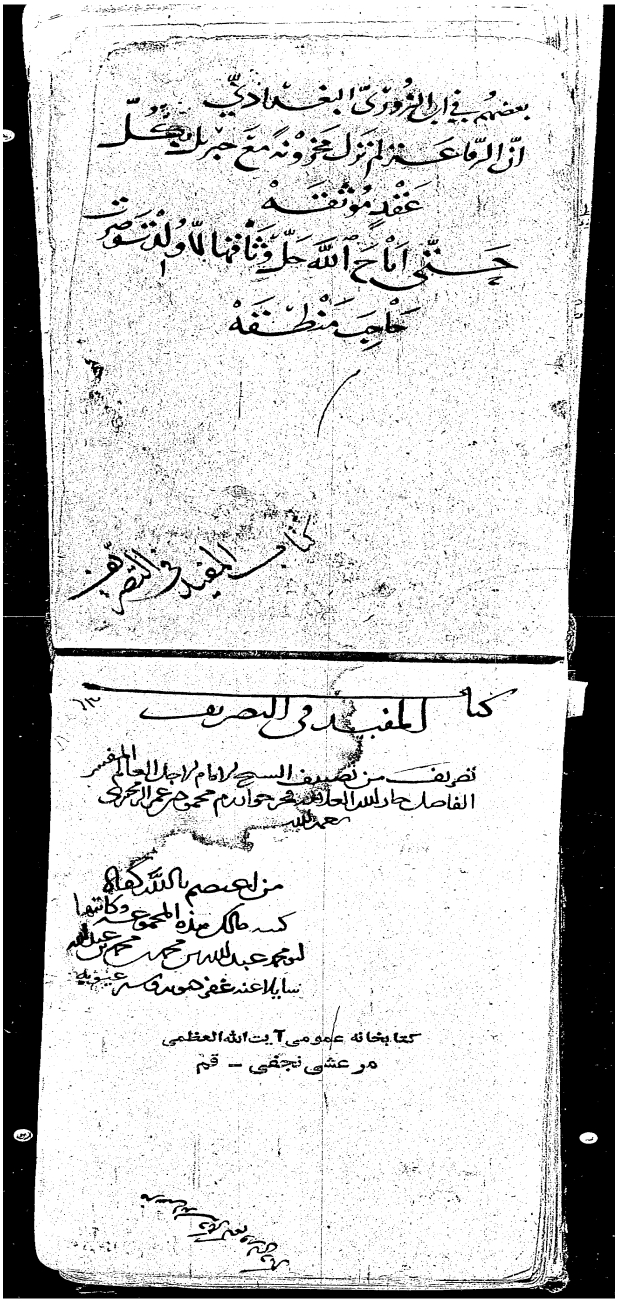
٦. وثّقتُ المفردات اللغوية التي ذكرها المؤلف من المعجمات اللغوية والكتب الصرفية التي عُنيت بشرح الألفاظ.

٧. وضعتُ علامات الترقيم التي لها أثر كبير في كشف المعاني وإيضاحها.

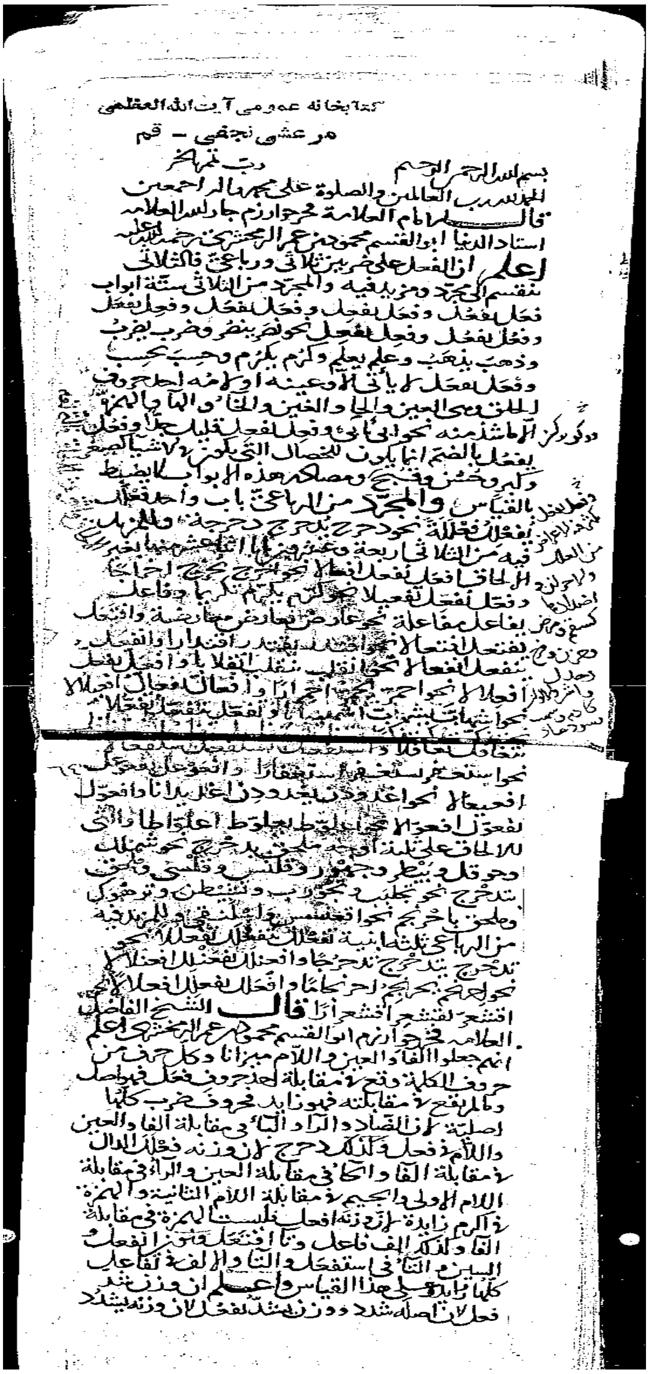
٨. صوّبت بعض الأخطاء الإملائية على وفق قواعد الإملاء الحديثة السائدة.

٩. ضبطت ما رأيت ضبطه ضروريًّا لازمًا كالأمثلة والأوزان الصرفية.

صور المخطوط

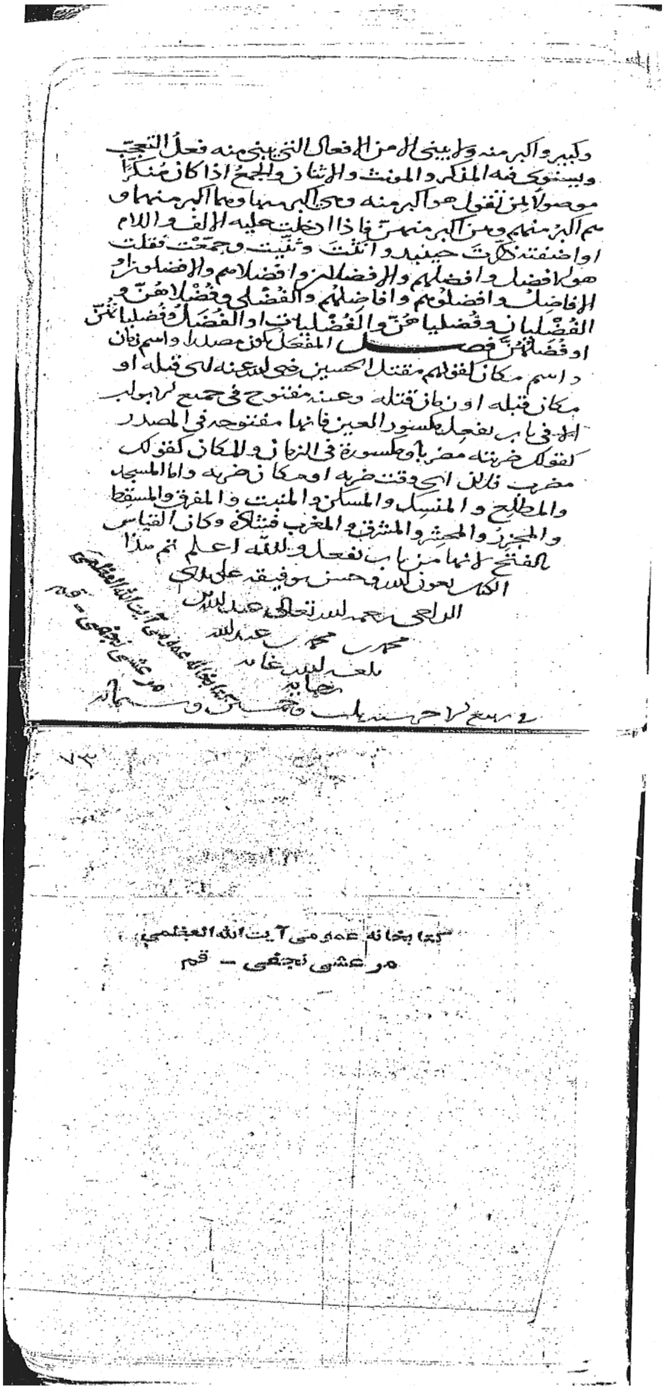


صفحة العنوان


كتابخانه عمومى آيت الله العظمى
مرعشى نجفى – قم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد واله اجمعين
قال الشيخ الامام العلامة فخر خوارزم جار الله العلامه
استاد الدنيا ابو القسم محمود بن عمر الزمخشري رحمة الله عليه
اعلم ان الفعل على ضربين ثلاثي ورباعي فالثلاثي
ينقسم الى مجرد ومزيد فيه والمجرد من الثلاثي ستة ابواب
فعل يفعُل وفعَل يفعِل وفعَل يفعَل وفعِل يفعَل
وفعُل يفعُل وفعِل يفعِل نحو نصر ينصر وضرب يضرب
وذهب يذهب وعلم يعلم وكرم يكرم وحسب يحسب
وفعَل يفعَل لا يأتي الا وعينه او لامه احد حروف
الحلق وهي العين والحاء والغين والخاء والهاء والهمزة
[illegible]

الورقة الأولى


وكبير وأكبر منه ولا يبنى إلا من الأفعال التي يبنى منه فعل التعجب ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع إذا كان منكراً موصولاً بمن تقول هو أكبر منه وهي أكبر منه وهما أكبر منهما وهم أكبر منهم وهن أكبر منهن فإذا دخلت عليه الألف واللام أو أضفته ذكرت حينئذ وأنثت وثنيت وجمعت فقلت هو الأفضل وأفضلهم والأفضلان وأفضلاهم والأفضلون والأفاضل وأفضلوهم وأفاضلهم والفضلى وفضلاهن والفضليان وفضلياهن والفضليات أو الفضل وفضلياتهن أو فضلهن

فصل المفعل يكون مصدراً واسم زمان واسم مكان لقولهم مقتل الحسين رضي الله عنه أي قتله أو مكان قتله أو زمان قتله وعينه مفتوح في جميع الأبواب إلا في باب يفعِل بكسر العين فإنها مفتوحة في المصدر كقولك ضربته مضرباً ومكسورة في الزمان والمكان كقولك مضرب فلان أي وقت ضربه أو مكان ضربه وأما المسجد والمطلع والمنسك والمسكن والمنبت والمفرق والمسقط والمجزر والمحشر والمشرق والمغرب فشاذ وكان القياس الفتح لأنهما من باب يفعُل والله أعلم تم هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه على يدي الراجي رحمة الله تعالى عبد الله محمد بن عبد الله ... غفر الله له ... في ربيع الآخر سنة ...

الورقة الأخيرة

القسم الثاني: النص المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ تَمِّمْ بالخير

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصلاةُ على محمَّدٍ وآلِهِ أجمعين، قال الإمام العلّامة فخر خوارزم جار الله العلّامة أستاذ الدنيا أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(٥) رحمة الله عليه:

[أبواب الفعل الثلاثي المجرّد]

اعلم أنّ الفعلَ على ضربين: ثلاثي ورباعي، فالثلاثي ينقسِمُ إلى مجرّد ومَزيدٍ فيه، والمجرّدُ من الثلاثيّ ستة أبواب: فَعَلَ . يَفعُلُ، وفعَلَ . يَفعِلُ، وفَعَلَ . يفعَلُ، وفَعِلَ . يَفعَلُ، وفَعُلَ . يَفعُلُ، وفَعِلَ . يفعِلُ، نحو: (نَصَرَ . ينصُرُ)، و(ضَرَبَ . يَضْرِبُ)، و(ذَهَبَ . يذهَبُ)، و(عَلِمَ . يَعلَمُ)، و(كَرُمُ . يَكرُمُ)، و(حَسِبَ . يَحسِبُ).

و(فَعَلَ . يفعَلُ) لا يأتي إلّا وعينُهُ أو لامُهُ أحدُ حروفِ الحلق، وهي (العينُ والحاء والغين والخاء والهاء والهمزة)(٦)، إلّا ما شذّ منه، نحو: (أبى . يأبى) و(ركَنَ يركَنُ)(٧).

و(فَعِلَ . يَفْعِلُ) قليلٌ جدًّا(٨).

و(فعُل . يفعُلُ) بالضم إنّما يكون للخصالِ التي تكونُ في الأشياء، ك(صغُرَ، وكَبُرَ، وحَسُنَ، وقَبُحَ)(٩).

و(فَعِلَ . يفعَلُ) يَكثُر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها، ك(سَقِمَ، ومَرِضَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وجَذِلَ، وأَشِرَ)، والألوان ك(أَدِمَ، وسَمِرَ، وسَوِدَ)(١٠).

ومصادرُ هذه الأبواب لا تُضبَطُ بالقياس(١١).

[باب الفعل الرباعي المجرّد]

والمجرّدُ من الرباعي بابٌ واحد (فَعْلَلَ . يُفَعْلِلُ . فَعْلَلةً)، نحو: (دَحْرَجَ . يُدَحْرِجُ . دَحْرَجةً).

[أبواب الفعل الثلاثي المزيد]

والمزيدُ فيه من الثلاثيّ أربعةٌ وعشرونَ بابًا، اثنا عشرَ منها بغير الإلحاق:

١. (أَفْعَلَ . يُفْعِلُ . إفعالاً)، نحو: (أَخرَجَ . يُخرِجُ . إخراجًا).

٢. و(فَعَّلَ . يُفَعِّلُ . تَفْعيلاً)، نحو: (كَرَّمَ . يُكَرِّمُ . تَكريمًا).

٣. و(فاعَلَ . يُفاعِلُ . مُفاعَلَةً)، نحو: (عارَضَ . يُعارِضُ . مُعارَضةً).

٤. و(اِفْتَعَلَ . يَفْتَعِلُ . اِفْتِعالاً)، نحو: (اِقتَدَرَ . يقتَدِرُ . اِقتِدارًا).

٥. و(اِنْفَعَلَ . يَنفَعِلُ . اِنْفِعالاً)، نحو: (اِنْقَلَبَ . يَنْقَلِبُ . اِنْقِلابًا).

٦. و(اِفْعَلَّ . يَفْعَلُّ . اِفْعِلالاً)، نحو: (اِحْمَرَّ . يحْمَرُّ . اِحْمِرارًا).

٧. و(اِفْعالَّ . يَفْعالُّ . اِفْعِيلالاً)، نحو: (اِشْهابَّ[١٢] . يَشْهابُّ . اِشهيبابًا).

٨. و(تَفَعَّلَ . يتفَعَّلُ . تَفَعُّلاً)، نحو: (تزَكّى . يَتزَكّى . تزَكِّيًا).

٩. و(تَفَاعَلَ . يَتَفاعَلُ . تَفاعُلاً)، نحو: (تَغافَلَ . يتَغافَلُ . تَغافُلاً)[١٣].

١٠. و(اِستَفْعَلَ . يَستَفعِلُ . اِستِفْعالاً)، نحو: (اِسْتَغفَرَ . يَستَغْفِرُ . اِستِغفارًا).

١١. و(اِفْعَوعَلَ . يَفْعَوعِلُ . اِفْعِيلالاً)، نحو: (اِغْدَودَنَ[١٤] . يَغدَودِنُ . اِغديدانًا).

١٢. و(اِفْعَوَّلَ . يَفْعَوِّلُ . اِفْعِوّالاً)، نحو: (اِعْلَوَّطَ[١٥] . يَعلَوِّطُ . اِعْلِوَّاطًا).

والتي للإلحاق[١٦] على ثلاثةِ أوجه:

١. ملحق بـ (دَحْرَجَ)، نحو: (شَمْلَلَ[١٧]، وحَوْقَلَ[١٨]، وبَيْطَرَ[١٩]، وجَهْوَرَ[٢٠]، وقَلْنَسَ[٢١]، وقَلْسى[٢٢])[٢٣].

٢. وملحق بـ (تدحرَجَ)، نحو: (تَجَلْبَبَ[٢٤]، وتَجَورَبَ[٢٥]، وتَشَيْطَنَ[٢٦]، وتَرَهْوَكَ[٢٧]).

٣. وملحق بـ (اِحْرَنْجَمَ)، نحو: (اِقْعَنْسَسَ[٢٨]، واِسْلَنْقى[٢٩]).

وللمزيد فيه من الرباعي ثلاثةُ أبنيةٍ[٣٠]:

١. (تَفَعْلَلَ . يتفَعْلَلُ . تَفَعْلُلاً)، نحو: (تَدَحْرَجَ . يتدَحرَجُ . تَدَحْرُجًا).

٢. و(اِفْعَنْلَلَ . يَفْعَنْلِلُ . اِفْعِنْلالاً)، نحو: (اِحْرَنجَمَ[٣١] . يَحْرَنْجِمُ . اِحْرِنجامًا).

٣. و(اِفْعَلَلَّ . يَفْعَلِلُّ . اِفْعِلّالاً)، نحو: (اِقشَعَرَّ . يَقْشَعِرُّ . اِقْشِعْرارًا).

[معرفة الأصلي من الزائد في الميزان]

قال الشيخ العلاّمة فخر خوارزم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: اعلَم أنّهم جعلوا الفاءَ والعينَ واللامَ ميزانًا؛ وكلُّ حرفٍ من حروف الكلمة وقَعَ في مقابلة أحدِ حروف (فعل) فهو أصلٌ، وما ارتفَعَ في مقابلتِهِ فهو زائد، فحروف (ضَرَبَ) كلُّها أصليّة؛ لأنّ الضاد والراء والباء في مقابلة الفاء والعين واللام في (فَعَلَ). وكذلك (دَحرجَ)؛ لأنّ وزنه (فَعْلَلَ)، الدالُ في مقابلةِ الفاء، والحاءُ في مقابلةِ العين، والراءُ في مقابلةِ اللامِ الأولى، والجيمُ في مقابلةِ اللامِ الثانية[٣٢].

والهمزةُ في (أكرمَ) زائدة؛ لأنّ وزنه (أفعَلَ)، فليست الهمزةُ في مقابلة الفاء، وكذلك ألف (فاعَلَ)، وتاء (اِفْتَعَلَ)، ونون (انفَعَلَ)، والسين والتاء في (استفْعَلَ)، والتاء والألف في (تَفاعَلَ)، كلُّها زائد على هذا القياس.

واعْلَمْ أنّ وزن (شَدَّ) (فَعَلَ)؛ لأنّ أصلَهُ (شَدَدَ)، ووزنُ (يَشُدُّ) (يَفْعُلُ)؛ لأنّ أصلَهُ[٣٣] (يَشدُدُ)، [١] ووزنُ (فَرَّ) (فَعَلَ)؛ لأنّ أصلَهُ (فَرَرَ)، ووزنُ (يَفِرُّ) (يَفْعِلُ)؛ لأنّ أصلَهُ (يَفْرِرُ)، ووزنُ (قال) (فَعَلَ)؛ لأنّ أصلَهُ (قَوَلَ)، وكذلك (باعَ) أصلُهُ (بَيَعَ) على وزنِ (فَعَلَ)، و(يَبِيْعُ) (يَفْعِلُ)؛ لأنّ أصلَه (يَبْيِعُ)، و(رَمَى) (فَعَلَ)؛ لأنّ أصلَهُ (رَمَيَ)، و(يَرْمي) (يَفْعِلُ)، وقِسْ[٣٤] على هذا.

فصل: [الفعل المتعدي والفعل اللازم]

اعلـم أنّ الفعلَ متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ، فالمتعدي: ما تعدّى الفاعلَ إلى غيرِهِ، كقولِكَ: (ضربتُهُ، وقَتَلتُهُ)، ألا ترى أنّ (الضرْبَ) لا يُتَصوَّرُ إلّا أنْ يُحدِثَهُ مُحْدِثٌ في آخر، وكذلك (القتْل).

وغيرُ المتعدي: ما اقتصرَ على الفاعل، فلم يتجاوز إلى غيره، كقولِكَ: (قعَدَ، وقامَ)، ألا تَرى أنّ مُحْدِثَ القيامِ والقُعود لا يُحْدِثُ فعلَهُ في آخر؟ ومما يوضحُهُ أنّكَ تقول: (ضربتُهُ

وقتلتُهُ)، ولا تقول: (قُمتُهُ ولا قعَدتُهُ)، فإذا قلتَ: (أقمتُهُ وأقعدْتُهُ) جاز؛ لأنّه صار متعديًا؛ لأنّكَ أحدثتَ في آخَرَ قيامًا وقُعودًا.

فصل: [مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي]

مضاعف الثلاثي: ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ، وحقُّه أن يدغَمَ الأول في الثاني[٣٥]. والإدغام: أنْ يُسكّن الأول ويُدرَج في الثاني، كقولنا: (مَدَّ، وشَدَّ)، وأصلُهُ: (شَدَدَ، ومَدَدَ)، فأُسكِنت الدالُ الأولى وأُدرِجت الدال في الثانية، ويسمى الأول مدغَمًا، والثاني مدغمًا فيه، ولا يكون المُدغَمُ إلا ساكنًا، والمدغَمُ فيه لا يكون إلا متحرّكًا، ولا يُفصَلُ بينهما بحركةٍ ولا بحرف إلا إذا زالَ الإدغام، كقولنا: (رَدَدْتَ، وأُرْدُدِ القومَ، ورَديد، وشَديد)، وما أشبه ذلك.

ومضاعَفُ الرباعي: ما كان فاؤُهُ ولامُهُ الأولى من جنسٍ واحد، وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ كذلك[٣٦]، كقولنا: (صَلْصَلَ) (فَعْلَلَ)، فالفاء واللام الأولى صاد، والعين واللام الثانية لام.

فصل: [الفعل المعتل]

المعتلُ: ما كان فاؤُهُ أو عينُهُ أو لامُهُ حرفًا من حروف المدّ واللين، وحروف المدّ واللين الواو والياءُ والألف، وذلك نحو: (وَعَدَ، وقالَ، ومَضى)[٣٧]، وكلُّ ألِفٍ كانت في مقابلةِ عينٍ أو لامٍ فإنّها منقلبة عن واوٍ أو ياء، فالألف في (قالَ) أصلُها واو؛ لأنّكَ تقول في مصدره: (القَوْل)، وفي مضارعه: (يقولُ)، وألفُ (باعَ) أصلُها الياء؛ لأنّك تقول في مصدره: (البَيْع)، ومضارعُهُ: (يَبيعُ)، وكذلك (هابَ) ألِفُهُ منقلبة عن الياء؛ لأنّ مصدره (الهيبة)، و(خافَ) ألِفُهُ منقلبة عن الواو؛ لأنّ مصدره (الخوف)، و(رمى) ألِفُهُ منقلبة عن الواو؛ لأنّك تقول في مصدره: (الدعوة)، وفي مضارعه: (يَدعو).

فصل: [الهمزة وتغيُّراتُها في الكلمة]

الهمزةُ حرفٌ صحيحٌ كالعين والحاء، إلاّ أنّه يُستَثقَلُ فيخَفَّفُ بالقلب والحذف. فمثالُ القلب قولُهم في (ذِئْب): (ذِيْب)، وفي (لُؤْم): (لُوْم)، وفي (رَأْس): (رَاس). ومثالُ الحذف قولُهم في (يسأل): (يَسَل)، ولهذا قالوا في الأمر منه: (سَلْ) في موضع (اِسْأَلْ).

ومتى اجتمعت همزتانِ وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة قُلبت الثانية ألِفًا، كقولهم: (آدَم)، والأصل (أَأْدَم)، وإذا كانت مكسورة قُلِبت الثانيةُ ياءً كقولِكَ في الأمر من (أسَرَ . يأسِرُ): (اِيْسِر)(٣٨)، وإذا كانت مضمومة قُلبت الثانيةُ واوًا، كقولك في الأمر من (أثَرَ الحديثَ . يَأثُرُ)(٣٩): (أُوْثُرْ)، والأصل: (أُؤْثُر).

وأمّا (كُلْ، وخُذْ، ومُرْ) في الأمرِ من (أكَلَ، وأَمَرَ، وأخَذَ)، فشاذّة، والقياس: (أُؤْكُل، وأُؤْخُذ، وأُؤْمُر)(٤٠).

[أقسام الأفعال والأسماء المتصلة بالأفعال]

الأفعال خمسةُ أضرب: الماضي، والمضارع، وأمر المخاطب، وفعلا التعجب(٤١).
والأسماء المتصلة بالأفعال خمسةُ أضرب: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم التفضيل، اسم الفعل(٤٢).

الأفعال

[أولاً: الفعل الماضي وتصريفه]

الماضي: هو الذي يدلُّ على معنًى وُجِدَ في الزمان الماضي(٤٣)، كقولك: (ضَرَبَ، وقَتَلَ)، وهو على ضربينِ: مبنيّ للفاعل، ومبنيّ للمفعول.

[الماضي المبني للفاعل]

فالمبني للفاعل: ما كان أولُهُ مفتوحًا، كـ (فَعَلَ، وأَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وفَعْلَلَ، وتَفَعْلَلَ). أو كان [٢] أولُ متحرّكٍ منه مفتوحًا كـ (الْتَمَسَ)، التاء أوّلُ متحركٍ منه، و(انْفَعَلَ)، أولُ متحرّكٍ منه الفاء، و(استَفْعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَلَلَّ، وافْعَوعَلَ)، ولا تُعتَبَرُ الألِفات في الأوائل، فإنّها زائدة تثبتُ في الابتداء وتسقطُ في الدرج.

[الماضي المبني للمفعول]

والمبنيُّ للمفعول: ما كان أولُهُ مضمومًا كـ (فُعِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوْعِلَ، وتُفُعِّلَ، وتُفُوعِلَ، وفُعْلِلَ، وتُفُعْلِلَ)، أو كان أولُ حرفٍ متحرّكٍ منه مضمومًا، نحو: (أُفتُعِلَ، وأُنْفُعِلَ، وأُفْعُلَّ، وأُستُفْعِلَ، وأُفْعُوعِلَ)، وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضمة.

المبني للفاعل وكيفية إلحاق الضمائر به

١. الصحيح: ضَربَ هو، ضَرَبا، ضَرَبوا. ضَرَبتْ هي، ضَرَبَتا، ضَرَبْنَ.

ضَربْتَ، ضَرَبْتُما، ضَرَبْتُم. ضَربتِ، ضَربتُما، ضَرَبْتُنَّ.

ضَربْتُ، ضَرَبْنا. وكذلك جميعُ الأفعال الصحيحة.

٢. المضاعف: فَرَّ، فَرَّا، فَرّوا. فَرَّتْ، فَرَّتا، فَرَرْنَ.

فَرَرْتَ، فَرَرْتُما، فَرَرْتُم. فَرَرْتِ، فَرَرْتُما، فَرَرْتُنّ.

فَرَرْتُ، فَرَرْنا.

وكذلك كلُّ مضاعف كانت عينُهُ في تقدير الفتحة كـ (أحَبَّ)؛ لأنّ أصلَهُ (أحبَبَ)، و(حاجَّ، واحْتَجَّ، وانقَضَّ، وتَصامَّ[٤٤]، واسْتَطَبَّ)، ومثل: (احْمَرَّ، واحْمارَّ، واقْشَعَرَّ).

وأمّا ما كانت عينُهُ في تقدير الكسرة كقولِكَ: (ظَلَّ)، أصلُهُ (ظَلِلَ)، فإنّكَ تَكسِرُ عينَهُ إذا فَكَكْتَ التضعيف، كقولِكَ: (ظَلِلْنَ)، ويُقال: (ظَلْنَ، وظِلْنَ)، و(ظَلِلْتَ، وظَلِلْتُما، وظَلِلْتُم، وظَلِلْتُنَّ)، و(ظَلِلْتُ، وظَلِلْنا)، ويُقال: (ظَلْتَ، ظَلْتُما، ظَلْتُم، ظَلْتِ، ظَلْتُما، ظَلْتُنّ)، (ظَلْتَ، ظَلْنا)، ويجوزُ كسرُ الظاء[٤٥].

أمّا مضعّف (فَعَّلَ وتَفَعَّلَ) فجارٍ مَجرى الصحيح.

[٣. المعتل]

أ. المعتل العين: باعَ، باعا، باعوا. باعتْ، باعَتا، بِعْنَ.

بِعْتَ، بِعتُما، بِعْتُم. بِعْتِ، بعتُما، بِعْتُنَّ.

بِعْتُ، بِعْنا.

وكذلك كلُّ ما اعتلّ عينُه إلا أنّه يجب أن تنظر إلى العين في الثلاثي المجرّد، فإنْ كانت ياءً فاكسِر ما قبلَها إذا حَذَفتَها، كقولِكَ: (بِعْتُ، وهِبْتُ)، [وإنْ كانت واوًا كقولك:][٤٦] (قالَ، وطالَ) فاضمم ما قبلها فقل: (قُلْتُ، وطُلْتُ). فإنْ كان من باب (فَعِلَ) كقولِكَ: (خَافَ) فاكسِرْهُ فقلت: (خِفْتُ، ونِمْتُ)، كما يُفعَلُ ببنات الياء[٤٧].

وافتحه في جميع ذوات الزوائد كـ (أعَدْتُ، واخْتَرْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَجَبْتُ)[٤٨].

والمعتلُّ العينِ من (فاعَلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ) كالصحيح.

ب. المعتلُّ اللام: رَمى، رَمَيا، رَمَوْا. رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ.

رَمَيْتَ، رَميتُما، رَميتُم. رَميتِ، رَميتُما، رَمَيْتُنَّ.

رَمَيتُ، رَمَيْنا.

وكذلك كلُّ فعلٍ من بنات الياء في الثلاثي المجرد كـ (سقى، ونمى، وسعى)، ومثلُهُ ذوات الزوائد، والرباعيّةُ كلُّها كـ (أدنى، وربّى، وحابى، واجتَبى، وانْقضى، وارعَوى، وتَأبّى، وتَصابى، وقَلسى).

وأمّا (فَعَلَ) من بنات الواو فإنّك تقولُ فيه: دَعا، دَعَوَا، دَعَوْا. دَعَتْ، دَعَتا، دَعَوْنَ.

دَعَوتَ، دَعوْتُما، دَعَوْتُم. دعَوتِ، دَعَوتُما، دَعوتُنَّ.

دَعَوْتُ، دَعَونا.

وتقول في (فَعُلَ) منه: سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوا[٤٩]. سَرُوَتْ، سَرُوَتا، سَرُوْنَ.

سَرُوْتَ، سَرُوتُما، سَرُوْتُم. سَرُوْتِ، سَرُوتُما، سَرُوتُنَّ.

سَرُوْتُ، سَرُوْنا.

وتقولُ في (فَعِلَ): رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا. رَضِيَتْ، رَضِيَتا، رَضِيْنَ.

رَضِيْتَ، رَضِيْتُما، رَضِيْتُم. رَضِيْتِ، رَضِيْتُما، رَضِيْتُنَّ.

رَضِيْتُ، رَضِيْنا.

وتقول في هذا الباب و[٥٠] في بابِ (فَعُلَ): (سَرُوْا، ورَضُوْا) بضمٍّ ما قبلَ واوِ الضمير، وفي بابِ (رَمى، ودَعا): (رَمَوْا، ودَعَوْا) بالفتح، ننظرُ إلى عين الفعلِ، فإنْ كانت مفتوحةً تركتَها على الفتحةِ عند إلحاقِ واو الضمير، وإنْ كانت مكسورةً أو مضمومة ضَمَمْتَها عند إلحاقِ واوِ الضمير[٥١].

المبني للمفعول وكيفية إلحاق الضمائر به

١. الصحيح: ضُرِبَ، ضُرِبا، ضُرِبوا. ضُرِبَتْ، ضُرِبَتا، ضُرِبْنَ.

ضُرِبْتَ، ضُرِبْتُما، ضُرِبْتُم. ضُرِبْتِ، ضُرِبْتُما، ضُرِبْتُنَّ.

ضُرِبْتُ، ضُرِبْنا. [٤]

وكذلك الأفعال الصحيحة كلها كـ (أُكْرِمَ، وأُدِّبَ، وحُوْسِبَ، وانْتُخِبَ، وتُفُعِّلَ، وتُذُوكِرَ، واسْتُكْتِبَ، واعْصُوصِبَ في هذا المكان(٥٢)، ودُحْرِجَ).

٢. المضاعف: شُدَّ، شُدَّا، شُدُّوا. شُدَّتْ، شُدَّتا، شُدِدْنَ.

شُدِدْتَ، شُدِدْتُما، شُدِدْتُم. شُدِدْتِ، شُدِدْتُما، شُدِدْتُنَّ.

شُدِدْتُ، شُدِدْنا.

وكذلك (أُحِبَّ، وحُدِّدَ، واخْتُصَّ، وانْصُبَّ إليه، وتُشُحِّحَ على كذا، واسْتُحِبَّ). وأمّا (رُبِّبَ(٥٣)، وتُهُدِّدَ) فجارٍ مَجرى الصحيح.

[٣. المعتل]

أ. المعتل الفاء: وُعِدَ، وُعِدا، وُعِدوا. وُعِدَتْ، وُعِدَتا، وُعِدْنَ.

وُعِدْتَ، وُعِدْتُما، وُعِدْتُم. وُعِدْتِ، وُعِدْتُما، وُعِدْتُنَّ.

وُعِدْتُ، وُعِدْنا.

وكذلك (أُوعِدَ، وأُوْقِظَ) مِن (أَوعَدَ، وأَيْقَظَ)، وأصلُ (أُوْقِظَ) (أُيْقِظَ)، فقُلِبت الياءُ واوًا لسكونها وضمّة ما قبلها، وكذلك كلُّ ياءٍ سكنت بعدَ ضمّة فهذا قياسُها(٥٤). و(وُقِّرَ، ووُعِّدَ، وتُوُزِّعَ، وتُيُقِّنَ، وتُوُوْصِفَ، واسْتُوْهِبَ، واسْتُوْقِنَ).

ب. المعتل العين: عِيْبَ، عِيْبا، عِيْبوا. عِيْبَتْ، عِيْبَتا، عِبْنَ.

عِبْتَ، عِبْتُما، عِبْتُم. عِبْتِ، عِبْتُما، عِبْتُنَّ.

عِبْتُ، عِبْنا.

وإنْ شِئتَ أشمَمْتَهُ ضمّة[٥٥]، وإنْ شِئتَ كسرْتَهُ كسرةً خالصة، وكذلك[٥٦]: (قِيْلَ، وخِيْفَ، واخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ له، وأُعِيْدَ، وزُوِّدَ، وأُيِّدَ، وجُوْرِبَ، وبُوْيِعَ، وتُخُوِّنَ، وتُشُوِّرَ في الأمر، وتُخُوْيِرَ في الحظ، واسْتُجِيْبَ).

ج. المعتلُّ اللام: رُمِيَ، رُمِيَا، رُمُوْا. رُمِيَتْ، رُمِيَتا، رُمِيْنَ.

رُمِيْتَ، رُمِيْتُما، رُمِيْتُم. رُمِيْتِ، رُمِيتُما، رُمِيْتُنَّ.

رُمِيْتُ، رُمِيْنا.

وكذلك (أُرْمِيَ، ورُبِّيَ، وحُوْبِيَ، واجْتُبِيَ، وانْثُنِيَ عنه، وتُلُقِّيَ، وتُقُوضِيَ، واسْتُهْدِيَ، وقُلْسِيَ، وارْعُوِيَ).

فصل: [ثانيًا: الفعل المضارع وتصريفه]

المضارع: ما دخلتْ على أولِهِ إحدى الزوائد الأربع، وهي الياءُ والتاءُ والهمزةُ والنون، كقولِكَ: (يَفْعَلُ، وتَفْعَلُ أنتَ وهيَ، وأَفْعَلُ أنا، ونَفْعَلُ نحنُ)، وهذا الفعل للحال والاستقبال كقولك: (نفعَلُ الآنَ)، ويسمّى حالاً وحاضرًا، و(نَفْعَلُ غدًا)، ويسمّى مستقبلاً، فإذا أدخلتَ السين أو (سوف) فقلتَ: (سنفعلُ، أو سوفَ نفعلُ)، اختصّ بزمان الاستقبال.

وله ثلاثة أحوال: يكون مرفوعًا، كقولك: (هو يضرِبُ)، ومنصوبًا كقولك: (لن يضربَ)، ومجزومًا كقولك: (لم يضربْ).

وعوامل النصب: (أنْ، ولن، وكي، وإذنْ). وعوامل الجزم: (لم، ولَمّا بمعنى لم، وإنْ، ولام الأمر كقولِكَ: (لِيَضْرِبْ)، ولا في النهي كقولك: (لا يضربْهُ)).

وهو[٥٧] على ضربين: مبنيّ للفاعل، ومبنيّ للمفعول، فالمبني للفاعل: ما كان أولُهُ مفتوحًا إلاّ في أربعة أبواب، وهي: (يُفاعِلُ، ويُفْعِلُ، ويُفَعِّلُ، ويُفَعْلِلُ)، فإنّ أوائلَها مضمومة، وعلامةُ بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف الرابع مكسورًا، وهي العين في (يُفاعِلُ)، والعين الثانية في (يُفَعِّلُ)، واللام الأولى في (يُفَعْلِلُ)، والعين في (يُفْعِلُ)، وهي في تقدير رابعة؛ لأنّ الأصل (يُؤَفْعِلُ)[٥٨].

والمبني للمفعول: ما كان أوّلُه مضمومًا، وضمّةُ الأول علامةُ ذلك في جميع الأبواب إلا في الأبواب الأربعة؛ فإنّ علامتها كون الحرف الرابع مفتوحًا[٥٩].

المبني للفاعل وإلحاق الضمائر به

١. الصحيح: تقول في حالة الرفع: يَضرِبُ، يَضرِبانِ، يَضرِبون. تَضرِبُ، تَضربانِ، يَضرِبْنَ.

تَضرِبُ، تَضرِبانِ، تَضربون. تَضرِبينَ، تضربان، تَضرِبْنَ.

أضرِبُ، نَضْرِبُ.

وكذلك (يُكرِمُ، ويُحَرِّمُ، ويُخاطِبُ، ويَنْهَزِمُ، ويستَفتِحُ، ويَحْدَوِدبُ، ويُدَحْرِجُ، ويَتَبَخْتَرُ). وتقولُ في مضارع (تَفَعَّلَ): يَتَقلَّدُ، يَتَقلَّدانِ، يتَقلَّدون. تتقلَّدُ، تتقلَّدانِ، يتقلَّدْنَ.

تتقلَّدُ، تتقلَّدانِ، تتقلّدونَ. تتقلَّدينَ، تتقلَّدانِ، تتقلّدْنَ.

أتقلَّدُ، نتقلَّدُ.

وإنْ شئتَ حذفتَ التاء الثانية فقلتَ: (تَقَلَّدُ، وتَقَلَّدانِ، وتَقَلَّدونَ. وتَقَلَّدينَ، تقلَّدانِ، تقلَّدْنَ)[٦٠]. وتجوز هذه أيضًا في مضارع (تَفاعَلَ، وتَفَعْلَلَ)، وإنْ شئتَ قلتَ: (تَباعدُ، وتَبَختَرُ)[٦١].

وتسقطُ في حال النصب والجزم النونات [٥] إلا نون ضمير جماعة المؤنث فإنها ثابتةٌ أبدًا، تقول: (لن يضرِبا، ولم يَضربا)، و(لن يضربوا، ولم يضربوا)، و(لن يضربْنَ، ولم يضربْنَ) كما تقول: (هُنَّ يَضربْنَ).

٢. المضاعف: يَدِبُّ، يَدبّانِ، يدبّون. تدبُّ، تدبّانِ، يَدْبِبْنَ.

تَدبُّ، تدبّانِ، تدِبّونَ. تدبّينَ، تدبّانِ، تدببْنَ.

أدِبُّ، نَدِبُّ.

وكذلك: (يشُدُّ، ويعضُّ، ويُحِبُّ، ويُحَبِّبُ، ويُحادُّ، ويَحتَجُّ، وينكبُّ، ويتصامُّ، ويستحبُّ).

وإذا أدخلتَ الجازم على فعل الواحد من المكسور العين أو المفتوح العين كقولك: (يدِبُّ، ويُحِبُّ، ويُحَادُّ، ويستَحِبُّ، ويَعَضُّ)، فلَكَ فيه ثلاثة مذاهب: (لم يدبَّ، ولم يدبِّ، ولم يَدبِبْ)(٦٢)، و(لم يُحِبَّ، ولم يُحِبِّ، ولم يُحْبِبْ)، و(لم يُحادَّ، ولم يُحادِّ، ولم يُحادِدْ)، و(لم يعَضَّ، ولم يَعَضِّ، ولم يَعْضَضْ). وكذلك الحكم في كلِّ ما في آخرِهِ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ أُدغِمَ أولُهما في الثاني كـ(يقشعِرُّ، ولم يقشَعْرِرْ).

وأمّا إذا كان العين مضمومًا كقولِكَ: (يَشُدُّ، ويَمُدُّ)، فلَكَ فيه أربعةُ مذاهب: الضم والفتح والكسر وفك الإدغام، تقول: (لم يَشُدّ، ولم يَشْدُدْ)(٦٣).

وأمّا (يُرَبِّبُ(٦٤)، ويتَحبَّبُ) فجاريانِ مجرى الصحيح.

٣. المعتل:

[أ. المثال]: يَثِبُ، يَثِبانِ، يَثِبُونَ. تَثِبُ، تَثِبانِ، يَثِبْنَ.

تَثِبُ، تَثِبانِ، تَثِبونَ. تَثِبِينَ، تَثِبانِ، تَثِبْنَ.

أثِبُ، نَثِبُ.

وكذلك (نَرِثُ) تُحذف الواو من كلِّ ما انكسرت عينُهُ في(٦٥) بابَيْ (فَعَلَ . يَفْعِلُ) و(فَعِلَ . يَفْعِلُ).

وأمّا في تقدير الانكسار فمنه ما وقع في باب (فَعَلَ . يَفْعَلُ)، والأصلُ فيه (فَعَلَ . يَفْعِلُ) كـ (يَهَبُ، ويَضَعُ، ويَقَعُ)، أصلُهُ: (يَضِعُ، ويَقِعُ، ويَهِبُ)، ومنه ما وقع في باب (فَعِلَ . يَفْعَلُ)، والأصلُ فيه (فَعِلَ . يَفْعِلُ) كـ (يَطَأُ، ويَسَعُ)، والأصلُ: (يَطِئُ، ويَسِعُ)(٦٦)، وما عدا ذلك لا يجوز حذفُ الواو منه كقولِكَ: (يَوْجَلُ، ويَوْجَعُ)(٦٧)، وكذلك (يَوْضُؤُ، ويَوْقُحُ)، وكلُّ ما انضمّتْ عينُهُ(٦٨)، و(٦٩) إذا انفتحتْ [فتحَةً أصليّةً](٧٠).

وأمّا قولُهم: (وَلِهَتِ المرأةُ . يَوْلَهُ، ويَلِهُ)، فهما لغتانِ مختلفتان، مَن قال (يَوْلَهُ) جعله من باب (فَعِلَ . يَفْعَلُ) من غير تقدير الكسرة(٧١).

وأمّا (يُوْعِدُ) فأصلُهُ: (يُأَوْعِدُ). و(يُوَجِّهُ، ويُيَسِّرُ، ويُوافِقُ، ويتَّهِبُ(٧٢)، ويتوكَّل، ويتواتر، ويستوجب) فجاريةٌ مَجرى الصحيح.

ب. الأجوف: يبيعُ، يَبيعانِ، يبيعونَ. [تَبيعُ، تَبيعانِ، يَبِعْنَ][٧٣].

تَبيعُ، تَبيعانِ، تَبيعونَ. تَبيعينَ، تَبيعانِ، تَبِعْنَ.

أبيعُ، نَبيعُ.

وكذلك تقول: (يَنامُ، ويَطولُ، ويُجيبُ، ويَختارُ، وينقالُ، ويستجيبُ). وتُحذفُ الواوُ والياءُ والألفُ في فعل جماعة المؤنث، فتقول: (يَبِعْنَ، ويَقُلْنَ، ويَطُلْنَ، ويَنَمْنَ، ويُجِبْنَ، ويَخْتَرْنَ، ويَنْقَدْنَ، ويَسْتَجِبْنَ)؛ فإذا أدخلتَ الجازم أسقطتَ العين من فعل الواحد المذكر والغائب المؤنث وجماعة المتكلم وواحده، كقولكَ: (لم يَقُلْ، ولم أَقُلْ، ولم نَقُلْ، ولم تَقُلْ)، وكذلك: (لم يُجِبْ، ولم يَخْتَرْ)، وكانت ثابتة[٧٤] في غيرها كقولك: (لم يقولا، ولم يقولوا، ولم تقولا، ولم تقولوا، ولم تقولي، ولم يختارا، ولم يستجيبا، ولم تختاري، ولم تستجيبي).

ج. الناقص: يرمي، يرمِيانِ، يرمونَ. ترمي، ترميانِ، يرمينَ.

ترمي، ترميانِ، ترمونَ. ترمينَ، ترميانِ، ترمينَ.

أَرمي، نَرمي.

جعلتَ لفظ جماعة الإناث في الخطاب كلفظ الواحد، وكذلك حكمُ كلِّ ما كان قبل يائه مكسورًا كـ (يُهدي، ويُرَبّي، ويُناجي، ويَرْتَجي، ويَنْبري، ويَسْتَعدي، ويرعَوي، ويَعْرَوْرِي، ويُقلْسِي).

وتقول: يَعْرَى، يَعْرَيانِ، يَعْرَونَ. تعرى، تَعرَيانِ، يَعْرَينَ.

تَعْرى، تَعْرَيانِ، تَعْرَوْنَ. تَعْرَيْنَ، تَعْرَيانِ، تَعْرَيْنَ.

أَعْرى، نَعْرى.

فيستوي أيضًا بين لفظ الواحدة والجمع، وكذلك (يَرضى، ويَعْنى)، وهذا حكمُ (يتمَطّى، ويَتَصابى، ويَتَقَلْسى[٧٥]).

وتقول: يَدعو، يَدعُوانِ، يَدْعونَ. تَدعو، تَدعُوانِ، يَدعونَ.

تَدعو، تَدعُوانِ، تَدعون. تَدعينَ، تَدعُوانِ، تَدْعونَ.

أدعو، ندعو[٧٦].

فيستوي بين لفظ جماعة المذكر وبين لفظ [٦] جماعة المؤنث في الخطاب والغيبة جميعًا، وكذلك كُلُّ (يَفْعُلُ) كـ (يَسْرُو، ويَنْمو).

إذا أدخلتَ الناصب نصبتَ الواوَ والياء وتركتَ الألفَ على حالها كقولِكَ: (لن يرمِيَ، ولن يدْعُوَ، ولن يَخشى)، وإذا أدخلتَ الجازمَ أسقطتَها كلَّها، تقول: (لم يرْمِ، ولم يَدْعُ، ولم يَخْشَ)، ويُسْقِطُ الناصبُ والجازمُ جميعَ النونات إلا نون جماعة المؤنث كما في الصحيح.

باب المضارع المبني للمفعول وكيفية إلحاق الضمائر به

١. الصحيح: يُضرَبُ، يُضرَبانِ، يُضرَبون. تُضرَبُ، تُضرَبانِ، يُضرَبْنَ.

تُضرَبُ، تُضرَبانِ، تُضرَبونَ. تُضرَبينَ، تُضربانِ، تُضرَبْنَ.

أُضرَبُ، نُضرَبُ.

وكذلك (يُكرَمُ، ويُحَدَّبُ، ويُحارَبُ، ويُتَطَلَّبُ، ويُتَناهَبُ)، ولا يجوزُ حذفُ التاءِ الثانية من (تُتَطَلَّبُ، وتُتَناهَبُ) كما جاز في المبني للفاعل.

٢. المضاعف: يُشَدُّ، يُشَدّانِ، يُشَدّونَ. تُشَدُّ، تُشَدّانِ، يُشْدَدْنَ.

تُشَدُّ، تُشَدّانِ، تُشَدّون. تُشَدّينَ، تُشَدّان، تُشْدَدْنَ.

أُشَدُّ، نُشَدُّ.

وكذلك (يُحَبُّ، ويُحَابُّ)، ولفظُ هذا كلفظ المبني للفاعل، لا فرقَ بينهما إلا في فعلِ جماعة المؤنث، فإنّك تقول هاهنا: (يُحَابَبْنَ)، وثَمَّ (يُحابِبْنَ)، و(يُضطَرُّ، ويُستَحَبُّ).

وإذا أدخلتَ الجازمَ جازت كل المذاهب الثلاثة كقولكَ: (لم يُشَدَّ، ولَم يُشَدِّ، ولم يُشْدَدْ، ولم يُستَحَبَّ، ولم يُستَحَبِّ، ولم يُستَحْبَبْ، ولم يُحابَّ، ولم يُحابِّ، ولم يُحابَبْ).

وأمّا (يُرَبَّبُ[٧٧]، ويُتَجَسَّسُ) فجاريانِ مَجرى الصحيح.

[٣. المعتل]

أ. المعتل الفاء: يُوعَدُ، يُوعَدانِ، يُوعَدونَ. تُوعَدُ، تُوعَدانِ، يُوعَدْنَ.

تُوعَدُ، تُوعَدانِ، تُوعَدونَ. تُوعَدينَ، تُوعَدانِ، تُوعَدْنَ.

أُوعَدُ، نُوعَدُ.

وكذلك (يُوجَبُ، ويُوْرَثُ)، وما بقي فحكمه حكم الصحيح.

ب. المعتل العين: يُعابُ، يُعابانِ، يُعابونَ. تُعابُ، تُعابانِ، يُعَبْنَ.

تُعابُ، تُعابانِ، تُعابونَ. تُعابِيْنَ، تُعابانِ، تُعَبْنَ.

أُعابُ، نُعابُ.

وكذلك (يُجابُ، ويُختارُ، ويُستَجابُ). وإذا أدخلتَ الجازم حذفتَ ما حذفتَ من (يَنامُ، ويَختارُ) وأثبَتَّ ما أثبَتَّ ثَمَّ.

وأمّا (يُتَوَّجُ، ويُجاوَبُ، ويُتَعَوَّدُ، ويُتَداوَلُ) فجاريةٌ مَجرى الصحيح.

ج. المعتل اللام: يُرمَى، يُرْمَيَانِ، يُرْمَونَ. [تُرمَى، تُرمَيانِ، يُرْمَيْنَ][٧٨].

تُرمى، تُرمَيانِ، تُرمَونَ. تُرمَيْنَ، تُرمَيانِ، تُرْمَيْنَ.

أُرمى، نُرمى.

وكذلك كلُّ ما كان من الثلاثي من بنات الياء وما تجاوز الثلاثي كـ (يُهْدَى، ويُحَلَّى، ويُحَابى، ويُرتَضى، ويُتَحَرّى، ويُتَعاطَى، ويُقَلْسى).

وأمّا الثلاثي الواوي فإنه يُخالِفُها في فِعْلِ جماعة المؤنث، تقول: (هُنَّ يُدْعَوْنَ ويُرْضَيْنَ، وأنتُنَّ تُدعَوْنَ وتُرْضَيْنَ) بالواوِ هنا وبالياءِ هناك[٧٩].

ولفظُ النصبِ كلفظِ الرفعِ في فعل الواحد وجماعة المتكلم، تقول: (لن يُرمَى، ولن نُرمَى)، كما تقول: (هو يُرمَى، ونحنُ نُرمَى).

[ثالثًا:] باب الأمر

أمرُ المخاطب الفاعل مشتقٌّ من الفعل المضارع، وطريقةُ اشتقاقِهِ منه أنْ تَحْذِفَ الزائدةَ وتُسَكِّنَ الآخِر ولا تُغيّر من البناء شيئًا، كقولِكَ في (يضَعُ): (ضَعْ)، وفي (يُدَحرِجُ): (دَحْرِجْ)، وفي (يَتَطَلَّبُ): (تَطَلَّبْ)، وفي (يَتَقاعَدُ): (تَقاعَدْ)، وفي (يُحارِبُ): (حارِبْ)، وفي (يُجَرِّبُ): (جَرِّبْ). وأمّا (يُكْرِمُ) فأصلُهُ (يُؤَكرِمُ)، فجاء (أَكْرِمْ) على قياس الأصل.

هذا إنْ كان الحرف الذي بعد الزائدة متحرّكًا، فأمّا إذا كان ساكنًا كضادِ (يَضْرِبُ) وقافِ (يَقْتُلُ) وسينِ (يَسْتَفعِلُ) وفاءِ (يَفْتَعِلُ)، فزِدْ في أولِ الأمرِ همزةً مكسورةً في جميع المواضع، إلا في موضعٍ واحد وهو إذا كان بعد الساكن حرفٌ مضموم كتاء (يَقتُلُ) وراءِ (يَقْرُبُ)، فإنّكَ تضُمُّ الهمزةَ حينئذٍ فتقول: (اُقتُلْ، اُقْرُبْ)، كما فعلتَ في قولكَ: (اُفْتُعِلَ، اُنْفُعِلَ، اُسْتُفْعِلَ)(٨٠). [٧]

ويجبُ أنْ تعلمَ أنَّ الهمزةَ لا تُزادُ إلا في حالِ الابتداء، فأما إذا وقع قبله شيءٌ فإنه لا تجوز زيادتُهُ ألبتّة، ويرجعُ إلى الأصل كقولك: (وَاضْرِبْ، فَاضْرِبْ، يا رجلُ اضْرِبْ)، وكذلك القياس.

وأمّا الغائبُ فإنّه يُؤمَرُ باللامِ التي تدخلُ على الفعل المضارع كما يدخُلُهُ غيرُهُ من حروفِ الجزم، وذلك قولُكَ: (لِيَضْرِبْ زيدٌ، وليَقْتُلْ عمرٌو، وليَقتُلا، وليَقتُلوا)، كما تقول: (لم يضربْ، لم يضربا، لم يَضربوا).

وكذلك المخاطب المفعول، والمتكلم المفعول يُؤمَرانِ باللام كقولك: (لِتُضرَبْ، لِتُضْرَبا، لِتُضرَبي، لِتُضرَبا، لِتُضرَبْنَ، لِأُضرَبْ، لِنُضرَبْ).

[بناء الأمر وكيفية إلحاق الضمائر به]

وتقول في بناء الأمرِ من كلِّ باب وإلحاق الضمائر به:

١. الصحيح: اِضرْبْ، اِضرِبا، اِضْرِبوا. اِضرِبي، اِضرِبا، اِضرِبْنَ.

وكذلك (أَقْبِلْ، وبَشِّرْ، وحاسِبْ، والتَبِسْ، وانصلِتْ[81]، وتَطَلَّبْ، وتَباعَدْ، واسْتَصْحِبْ، ودَحْرِجْ، وتَبَخْتَرْ).

٢. المضاعف: إذا كان ما قبل الحرف المدغم مكسورًا في المضارع أو مفتوحًا أو ساكنًا كقولك: (يَفِرُّ، ويَعَضُّ، ويَتَصامُّ)، ففيه ثلاثُ لغاتٍ، تقول: (فِرَّ، فِرِّ، اِفْرِرْ)، و(عَضَّ، عَضِّ، واِعْضَضْ)، و(تَصامَّ، وتَصامِّ، وتَصامَمْ).

وكذلك (أَحِبَّ، وأَحِبِّ، وأَحْبِبْ)، و(حابَّ، وحابِّ، وحابِبْ)، و(امتَدَّ، وامتَدِّ، وامتَدِدْ)، و(انضَمَّ، وانضَمِّ، وانْضَمِمْ)، و(استَقَرَّ، واستقَرِّ، واستقْرِرْ). ومثلُهُ كلُّ ما كانَ في آخرِهِ إدغامٌ وما قبله مفتوح في المضارع أو مكسور[82] أو ساكن كـ (يَحْمَرُّ، ويَقْشَعِرُّ، ويَحْمارُّ).

وأمّا إذا كان ما قبل الحرف المدغَمِ مضمومًا كقولِكَ: (يَشُدُّ، ويَمُدُّ)، ففيه أربعُ لغاتٍ: (شُدَّ، شُدِّ[83]، شُدُّ، اشدُدْ)[84].

وتقول في إلحاق الضمائر به: (فِرَّ، فِرَّا، فِرُّوا، فِرِّي، فِرّا، اِفْرِرْنَ)، وكذلك الباقي. ومضاعف (فَعَّلَ، وتَفَعَّلَ) جارٍ مجرى الصحيح.

[٣. المعتل]

أ. المعتل الفاء: (عِدْ، عِدَا، عِدوا. عِدِي، عِدا، عِدْنَ)، وكذلك كلُّ ما سقطت واوُهُ كقولِكَ: (رِثْ، ومِقْ، وهَبْ، وطَأْ، وسَعْ).

وتقول فيما تثبتُ واوُهُ: (اِيْجَلْ[85]، واِيْجَعْ، واِيْحَلْ)، قُلِبت الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها، والأصل: (اِوْجَلْ، واِوْجَعْ، واِوْحَلْ)، فإن وقعت قبل الواو فتحة أو ضمّة سَلِمَتْ من الانقلاب كقولِكَ: (فَاوْجَلْ، وَاوْجَلْ، يا رجلُ اوْجَلْ)، وتقول في الأمر من (وَضُؤَ، ووَقُحَ): (أُوْضُؤْ، وأُوْقُحْ)، وأنتَ بالخيار في الأمر من (وَلِهَ) إنْ شئتَ قلتَ: (اِيْلَهْ)، وإنْ شئتَ قلتَ: (لَهْ)؛ لأنهم قالوا في مضارعِهِ: (يَوْلَهُ، ويَلِهُ)، وما بقي من المعتل الفاء جارٍ مجرى الصحيح.

ب. المعتل العين: (بِعْ، بِيْعا، بِيْعوا، بِيعي، بيعا، بِعْنَ)، وكذلك كلُّ ما انكسرت ما قبل عينه كـ (أجِبْ، واسْتَجِبْ).

(خَفْ، خافا، خافوا، خافي، خافا، خَفْنَ)، وكذلك كلُّ ما انفتحت ما قبل عينه كـ (اختَرْ، وانْقَدْ).

(قُلْ، قُولا، قولوا، قولي، قولا، قُلْنَ)، وكذلك كلُّ ما انضمَّ ما قبل عينِهِ كـ (صُلْ، وطُلْ).

وأمّا (عَوِّدْ، وجاوِزْ، وتَخَوَّفْ، وتَجاوَزْ) فجاريةٌ مجرى الصحيح.

ج. المعتل اللام: (اِرْمِ، اِرْمِيا، ارمُوا، اِرْمي، اِرمِيا، اِرمِيْنَ)، جئتَ بالأمرِ على لفظ المجزوم؛ لأنّه وجب إسكانُ آخره، فسقطت الياء كما تسقط بالجازم، وكذلك (أَعْطِ، وخَلِّ، واشتَرِ، وانثَنِ).

(اِخْشَ، اِخْشَيَا، اِخْشَوْا، اِخْشَيْ، اِخشَيَا، اِخْشَيْنَ)، وكذلك (تَمَطَّ، وتَوارَ، وتَقَلْسَ).

(أُدْعُ، أُدْعُوَا، أُدعُوْا، ادعي، ادعُوَا، ادْعُونَ).

د. المعتل الفاء واللام: تقولُ فيما سقطت فاؤه في المضارع: (شِ الثوبَ، عِ العلمَ، فِ بالعهدِ، قِ أخاكَ، نِ الأمر)، كان في المضارع (يَشِي)، فحُذفت الزائدة، فبقي [٨] (شِي)، فلما حُذفت الياء كما تُحذف من المجزوم بقيت الشين وحدها، فإذا وقفتَ عليه ولم تَصِلْهُ بكلمةٍ بعدَهُ فزِدْ عليه هاءً ساكنةً تُسمّى هاء الوقف وهاء السكت، فقل: (شِهْ، فِهْ، قِهْ، نِهْ)، وكذلك الأمر من (يرى)، تحذف الزائدة منه والألف، فيبقى (رَ)، وإذا وقفتَ عليه صارت (رَهْ).

وإذا لحقت الضمائر به تقول: (شِ، شِيَا، شُوا، شِي، شِيَا، شِيْنَ)، ومن (رَ) تقول: (رَيَا، رَوْا، رَيْ، رَيَا، رَيْنَ)، وهذا قياسُ ما سقطت الواو من مضارعه، وأمّا ما تثبتُ فيه الواو كقولك: (يُوحي) فإنّك تقول فيه: (اِيْحَ)، كما قلت: (اِيْجَلْ)، والكلام في هذا كالكلام ثمّة.

[رابعًا وخامسًا][٨٦]: باب فعل التعجب

التعجُّبُ صيغتانِ، إحداهما: (ما أفعَلَهُ)، والثانية: (أفعِلْ بهِ) كقولِكَ: (ما أضرَبَ زيدًا، وأضرِبْ بزيدٍ).

[من شروط بناء فعلي التعجب]

ولا تُبنيانِ من غير الثلاثية المجردة، ولا من أفعالِ الألوانِ والعيوب وإنْ كانت ثلاثية مجردة كـ (عَوِرَ، وحَوِرَ، وسَمُرَ)، فلا يُقال في (جرَّبَ): (ما جرَّبَهُ)، وفي (أكرمَ): (ما أكرَمَهُ)،

وكذلك (ما أعورَهُ، وما أحولَهُ، وما أسمَرَهُ)؛ ولكن طريق التعجب هي في هذا الموضع تقول: (ما أحسنَ إكرامَ زيدٍ، وما أجوَدَ تجربةَ زيدٍ، وما أقبَحَ عوَرَهُ، وما أبلَغَ سُمرتَه)، وإنْ شئتَ قلتَ: (أحسِنْ بإكرامِهِ، وأقبِحْ بعَوَرِهِ).

[طريقة بناء فعلي التعجب]

وطريقُ بناءِ فعلِ التعجب أنْ تبنيَ الأول على لفظ الماضي من باب (أفعَل) كقولِكَ: (ما أشدَّهُ، وما أوعَدَهُ، وما أَقوَلَهُ، وما أرماهُ)، والثاني على لفظ الأمر من هذا الباب كقولِكَ: (أشدِدْ به، وأَوعِدْ بهِ، وأَرْمِ به)، إلا أنّك تجيء بالمعتلِّ العين على أصلِهِ، وذلك قولك: (ما أقوَلَهُ، وأقْوِلْ به)، ولا تقول: (ما أقالَهُ، وأقِلْ به).

فصل: [الأسماء المتصلة بالأفعال]

الأسماء المتصلة بالأفعال خمسة:

١. المصدر: وهو الاسم الذي يَصدُرُ عنه الفعل كـ (الضرْب، والقتْل)، فإنّ (ضَرَبَ، وقَتَلَ) صادرانِ عنهما مشتقّانِ منهما.

وكلُّ مصدرٍ من الثلاثيِّ المجرّدِ إذ [قُصِدَ به المرة كان على وزن][87] (فَعْلَة)، كقولكَ: (فَعَلَ فَعْلَةً، وضَرَبَ ضَرْبَةً، وشَرِبَ شَرْبَةً، وسقاهُ سَقْيةً، ورماهُ رَمْيَةً، وقامَ له قَوْمَةً)، قال الله تعالى: {▫♦⌧ⓡ➊♦✁[88] ☼⬅▦ⓧ⑦⊠ ×ⓡ➐ ✁ⓖⓢⓐ⏲➎❑➏ⓩ ☼♦▦⬂②⊠❑⮜ ❑◆⏲■ⓧ⑨⊠❑⮜}[89]. وتقول: (ضربتُهُ ضَربتَينِ وثلاثَ ضَرَباتٍ، وشَرِبْتُ شَرْبتينِ وثلاثَ شَرَباتٍ).

وتقولُ في غير الثلاثي المجرّد: (أكرمتُهُ إكرامةً، وابْتسمتُ ابتِسامةً، وعَرَّسَ الراكبُ تعريسةً[90]). وقد يجيءُ المصدرُ من غير الثلاثي المجرّد على لفظ اسم المفعول كـ (المُدْخَل) بمعنى الإدخال، و(المُخْرَج) بمعنى الإخراج، و(المُسَرَّح) بمعنى التسريح، و(المضطَرَب) بمعنى الاضطراب، و(المتَطَلَّب) بمعنى التطلُّب، و(المُتَناوَل) بمعنى التناوُل.

ويُقال: (لهُ جِلْسَةٌ حسنةٌ، ورِكبَةٌ، وقِعْدَةٌ)، أي: نوعٌ من الجلوسِ والقعودِ والركوب[91].

ومصدرُ (أفْعَلَ) (إفْعَال)، إلا مصدر المعتل العين منه، فإنه يجيء على (إفْعالة)، كقولِكَ: (أثابَهُ إثابةً، وأغاثَهُ إغاثةً، وأسامَهُ إسامةً)، وفي الأصل: (إثْوابة، وإغواثة).

ومصدر (فَعَّلَ) (تفْعيل)(٩٢)، و(تَفْعِلة)، وقد غلبت (التفعلة) على ما في آخرِهِ همزة أو حرف علة كقولك: (جزَّأَهُ تَجْزِئةً، وهنَّأَهُ تَهْنِئةً، وربّاهُ تَربيةً، ولَبّاهُ تَلْبِيةً).

ومصدر (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ) (تَفَعُّل وتَفَاعُل)(٩٣)، وتقول في المعتل اللام منهما: (تَأَبّى تَأَبِّيًا، وتَرَجّى تَرَجِّيًا، وتراءى ترائيًا، وتَناجَى تَناجِيًا)، فتَكسِرُ العينَ لأجلِ الياء، وكذلك (تَقَلْسى تَقَلْسِيًا).

٢. فصلٌ في اسم الفاعل:

أكثرُ ما يجيء اسم الفاعل في الثلاثي المجرّد على وزن (فاعِل) كـ (ضارِبٍ)، و(شادّ)، والأصل: (شادِد)، و(واجِب)، و(بائع وقائل) بالهمزة، والأصل (بايع وقاوِل)، و(رامٍ وغازٍ)، والأصل (رامِيٌ وغازِيٌ)، فحُذفت الياءُ للتنوين، وإنما يُفعَلُ هذا إذا كان منكّرًا مرفوعًا ومجرورًا [٩]، وإذا نصبتَهُ قلتَ: (راميًا) فتُثبِتُ الياء، وأمّا إذا أدخلتَ عليه الألف واللام أو أضفتَهُ قلتَ: (جاءني القاضي، ومررتُ بالقاضي، ورأيتُ القاضيَ، وهذا قاضيْكَ، ومررتُ بقاضيْكَ، ورأيتُ قاضيَكَ)، أثبتَّ الياءَ ساكنةً في حالتي(٩٤) الرفع والجر، وحرَّكتَها في حال النصب، وهذا حكمُ كلِّ اسمٍ كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها كـ (مُرْضٍ، ومُرَبٍّ، ومُجازٍ، ومُجْتَبٍ، ومُنْقَضٍ، ومُرْعَوٍ، ومُتَوارٍ، ومُستَفْتٍ، ومُعْرَورٍ، ومُقَلْسٍ).

ويُجمَعُ (فاعل) على (فُعّال، وفُعَّل، وفَعَلة) كـ (مُنّاع ومُنَّع)، و(فَعَلَة) كـ (باعة، راضة(٩٥)، وقالة). ويُجمَعُ المعتل على (فُعَلَة) كـ (رُماة وغُزاة)(٩٦)، والأصل: (رُمَيَة، وغُزَوَة)(٩٧).

[أوزان اسم الفاعل]

ويجيء على (فَعِل) كـ (فَرِق، ولَبِق)، و(لَبّ(٩٨)، وطَبّ(٩٩)، ونَدٍ، وخَزٍ)، وأصلها: (لَبِبٌ، وطَبِبٌ، وخَزِيٌ، ونَدِيٌ).

وعلى (أفْعَل) كـ (أنْجَل[100]، وأعلَم، وأقَبّ[101]، وأبَحّ[102]، وأوْكَع[103]، وأَوْطَف[104]، وأعوَج، وأجْيَد[105]، وأعمى، وألمى[106]، وأحوى[107])، وتأنيثُ (أفعَل) (فَعْلاء) كـ (نَجْلاء، وعَلْماء، وقَبّاء، ووَكْعاء، ووجْعاء، وجَيداء، وعَمياء).

ويستوي (أفْعَل وفَعلاء) في الجمعِ على (فُعْل)، تقول: (رِجالٌ ونساءٌ ضُخْمٌ، وقُبٌّ، ووُكْعٌ، وعُوْجٌ، وجِيْدٌ) كُسرت الجيم لأجل الياء، ومثلُهُ: (بِيْضٌ، وعِيْنٌ[108]) في جمع (أبيَض وبيضاء، وأعْيَن وعَيْناء).

وعلى (فَعْلان) كـ (غضبان، وكَسْلان، وسَكْران، ويَقْظان)، وتأنيثُه على (فَعْلى) كـ (غَضْبى، وسَكْرى، ويَقْظى)، ويُجمعُ على (فِعَال وفَعالى)، كـ (غِضاب، وسَكارى)، وقد يُضمُّ الفاء في خمسة: (سُكارى، وكُسالى، وغُيارى، وعُجالى، وأُسارى).

وعلى (فَعِيل) كـ (كريم، ولَبيب، وغَنِيّ)، ويُجمَعُ في الصحيح على (فُعَلاء وفِعَال) كـ (كُرَماء وكِرام، وكُبَراء وكِبَار)، ويُجمَعُ [المضاعف على (أفْعِلاء) كـ (شديد وأشِدّاء][109]، وطبيب وأطبّاء، وغَنِيّ وأغْنِياء، وقويّ وأقوِياء).

[بعض أبنية المبالغة من اسم الفاعل]

و(فَعّال، وفَعُول، ومِفْعَل، ومِفْعال) من أبنية المبالغة وتكثير الفعل كـ (ضَرّاب، وقَتّال، ومَنّاع، وكَرَّار، وقَوّال، وكَيّال، ورَمّاء).

و(ضَرُوب، ومَنُوع، وكَتُوب، وفَرُور، وعَصِيّ، وبَغِيّ)، والأصل (عَصُوْيٌ، وبَغُوْيٌ)[110].

و(مِدْفَع، ومِحْرَب).

و(مِطْعام، ومِطْعان، ومِذْكار، ومئناث[111]). وهما[112] بناء الآلة كـ (المِعْوَل، والمِخْصَد)، و(المقراض، والمِخراق).

ويستوي المذكر والمؤنث في (فَعُول ومِفْعال)، تقول: (رجلٌ وامرأةٌ ضَروب، وقَتُول، ومِفْضال، ومِعْطار).

[صياغة اسم الفاعل مما زاد على الثلاثي]

واسم الفاعل من ذوات الزوائد والرباعية على وزن المضارع منها، لا تصنَعُ شيئًا غيرَ أنْ تضعَ الميم موضع الزيادة إلا في ثلاثة أبواب، وهي (تَفاعَل، وتَفَعَّلَ، وتَفَعْلَلَ)، فإنّكَ تكسِرُ الحرف الرابع من اسم الفاعل وهو مفتوح في المضارع كـ (مُتَجَنِّب، ومُتَناهِب، ومُتَدحْرِج) في (يَتَجَنّبُ، ويَتناهَبُ، ويتَدَحرَجُ).

٣. فصل في اسم المفعول:

اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن (المفعول) كـ (مَضروب، ومشدود، ومَبِيْع الأصلُ مَبْيُوع، ومَقُوْل الأصلُ مَقْوُوْل، ومَرْمِيّ الأصلُ مَرْمُوْي، ومَدْعُوّ، ويجوز مدْعِيّ(١١٣)).

ويجيءُ (فَعيل) بمعنى (مفعول) كـ (قتيل، وجَريح)، ويستوي فيه المذكر والمؤنث.

واسم المفعول من ذوات الزوائد والرباعية على لفظ مضارعِهما المبني للمفعول لا تضعُ شيئًا غير وضع الميم موضع الزيادة(١١٤).

ويستوي لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع إلا أنّ التقدير مختلف، كقولِكَ: (اختارَ فهو مُختَارٌ)، و(اخْتِيْرَ فهو مُختَارٌ)، وتقديرُ أحدِهما: (مُخْتَيِر)، وتقديرُ الثاني: (مُخْتَيَر)، وكذلك (مُحابٌّ ومُحابٌّ، ومُضطَرٌّ ومُضطَرٌّ)، التقدير: مُحابِب ومُحابَب، ومُضطَرِر ومُضطَرَر(١١٥).

٤. فصل في اسم التفضيل

تقول: (زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو أضْرَبُ منه، وكريمٌ وأكرمُ منه **[١٠]** وكبيرٌ وأكبرُ منه). ولا يُبنى إلا من الأفعال التي يُبنى منها(١١٦) فعلُ التعجب.

[أحوال اسم التفضيل]

ويستوي فيه المذكرُ والمؤنث والاثنان والجمع إذا كان منَكَّرًا موصولاً بـ (مِن)، تقول: (هو أكبرُ منه، وهي أكبرُ منها، وهما أكبرُ منهما، وهم أكبرُ منهم، وهنَّ أكبرُ منهنّ).

فإذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضفتَهُ ذكّرْتَ حينئذٍ وأنّثتَ وثَنَّيتَ وجمَعتَ فقلت: (هو الأفضلُ وأفضلُهم، والأفضلانِ وأفضلاهم، والأفضلونَ أو الأفاضلُ وأفضلوهمم وأفاضِلُهم،

والفُضـــلى وفُضـــلاهُنَّ، والفُضْـــلَيانِ وفُضْـــلَياهنّ، والفُضـــلَيات أو الفُضَـــل وفُضْـــلَيَاتُهُنَّ أو فُضَلُهُنَّ)[117].

فصل: [المصدر الميمي واسما الزمان والمكان]

(المَفْعَل) يكونُ مصدرًا واسمَ زمانٍ واسمَ مكانٍ كقولهم: (مَقْتَلُ الحسين ﷺ)، أي: قَتْلُهُ[118]، أو مكان قتْلِهِ[119]، أو زمان قتلِهِ[120].

وعينُه مفتوح في جميع الأبواب إلا في (يَفعِل) مكسور العين، فإنها مفتوحة في المصدر كقولِكَ: (ضرَبْتُه مَضْرَبًا)، ومكسورة في الزمان والمكان كقولكَ: (مَضْرِبُ فلانٍ)، أي: وقتُ ضربِهِ.

وأمّا (المَسجِد والمَطلِع والمَنسِك، والمَنبِت، والمَفرِق، والمَسْقِط، والمَجزِر، والمَحْشِر، والمَشرِق، والمَغْرِب) فشاذّة، وكان القياسُ بالفتح؛ لأنها من بابِ (يَفْعُلُ) واللهُ أعلم[121].

تَمَّ هذا الكتابُ بعون اللهِ وحسنِ توفيقِهِ على يدي الراجي رحمةِ الله تعالى عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله، بلّغه الله غايةَ رجائه، في ربيع الآخر سنة ثلاثٍ وخمسين وستمائة.

هوامش البحث:

(١) آثرتُ أنْ أجعل الدراسة مخصوصة بالكتاب وبمعالم تحقيق المخطوط، ولم أتطرق إلى دراسة المؤلف (الزمخشري)؛ لأنّ ذلك يعدُّ ضربًا من التكرار للدراسات السابقة، لذا اكتفيتُ بتعريفٍ موجزٍ بالزمخشري في أثناء التحقيق.

(٢) لم أجد أحدًا من العلماء ذكر فعلي التعجب في كتب الصرف، ويعزى سبب ذلك إلى أنّ فعلي التعجب جامدان لا يقع عليهما التصريف، ويبدو أنّ الزمخشري هو العالم الوحيد الذي ذكرهما في أقسام الأفعال في كتابه هذا؛ لأنه تناول شروط الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب لا فعل التعجب نفسه.

(٣) يختلف فعل الأمر عن الماضي والمضارع في الإسناد إلى الضمائر، فالأمر لا يسند إلى الغائب ولا الغائبة ولا إلى المتكلم.

(٤) ينظر: المكمل في شرح المفصل: ٢/١٨-٢٥ (قسم الدراسة).

(٥) هو محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، إمام في التفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، سافر إلى مكة وجاورها زمنًا طويلاً فلُقِّب بجار الله، ثم تنقل بين البلدان ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم وتوفي فيها سنة (٥٣٨هـ). من تصانيفه المشهورة: تفسير الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل، والفائق في غريب الحديث، والمستقصى في الأمثال، وغيرها مما لا يسعه المقام. ينظر: إنباه الرواة: ٣/٢٦٥، ومعجم الأدباء: ١٩/١٢٦، والأعلام: ٧/١٧٨. ويُضاف كتاب المفيد في التصريف إلى مجموعة كتب الزمخشري الذي نحن بصدد تحقيقه.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/١٠١.

(٧) ينظر: الخصائص: ١/٣٧٥، والمفتاح في الصرف: ٣٧، إذ ورد فيه ما نصُّه: «وأبى يأبى شاذ، وركَنَ يركَنُ لغةٌ متداخلة، ماضيه من ركَنَ يركُن، ومضارعه من ركِنَ يركَنُ».

(٨) ينظر: الكتاب: ٤/٤٠.

(٩) قال سيبويه في الكتاب: ٤/٢٨: «أمّا ما كان حُسْنًا أو قُبْحًا، فإنّه مما يُبنى على فعُلَ . يفعُلُ»، وينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: ٤٨، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي: ١/٢٤٠.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤/١٧-٢١.

(١١) قال سيبويه عن باب (فعُلَ . يفعُلُ): ٤/٢٨: «ويكونُ المصدرُ (فَعَالاً، وفَعالةً، وفُعْلاً)، وذلك قولك: (قبُح . يقبُح . قباحةً)، وبعضُهم يقول: (قُبُوحة)، فبناه على (فُعُولة)، كما بناه على (فَعَالة)، و(وَسُم . يوسُمُ . وسامةً)، وقال بعضهم: (وَسامًا)، فلم يؤنِّث، كما قال: (السَّقام والسَّقامة)، ومثلُ ذلك: (جَمُلَ . جمالاً)». وقال في موضع آخر: ٤/٣٠: «وقد

يجيءُ المصدرُ على (فِعَل)، وذلك قولُكَ: (الصِّغَر، والكِبَر، والقِدَم، والعِظَم، والضِّخَم)». وقال أيضًا: ٤/٣٣: «وقالوا: شَرُفَ شَرَفًا، وهو شريف، وكَرُمَ كَرَمًا، وهو كريم». وقال: ٤/٣٥: «وقالوا: ظَرُفَ ظَرْفًا... كما قالوا: ضَعُفَ ضَعْفًا». وقال في الموضع نفسه: «وقالوا: رَفُقَ . يَرْفُقُ . رِفْقًا... كما قالوا: حَلُمَ . يَحْلُمُ . حِلْمًا». فاجتمع لدينا من هذا الباب تسعة أوزان مختلفة للمصدر، وهذا دليل كافٍ على قول الزمخشري من أنّ مصادر هذه الأبواب لا تُضبَطُ بالقياس.

(١٢) اشْهابَّ الرأسُ: إذا غلَبَ بياضُهُ سوادَهُ. ينظر: العين: ٣/٤٠٣ (شهب).

(١٣) أشار المظهري في كتابه المكمل إلى أنّ الزمخشري قد ذكر في كتابه المفيد وزني (تَفَعَّلَ) نحو: (تكلَّمَ) و(تَفاعَلَ) نحو: (تغافَلَ) من غير الملحق. والزمخشري ذكر هذين الوزنين في كتابه المفصل مع الملحق بـ(تدحرَجَ). ينظر: المكمل في شرح المفصل: ٢/١٨٠-١٨١.

(١٤) اغدودن الشعر: إذا طال وتم. ينظر: الصحاح: ٦/٢١٧٣ (غدن)، وشجر مغدودِن: ناعمٌ متثنٍّ. ينظر: اللسان: ١٣/٣١١ (غدن).

(١٥) اعلوّطَ البعيرَ: تعلّق بعُنُقِه وعلاه. ينظر: الصحاح: ٣/١١٤٤ (علط)، والقاموس المحيط: ٦٧٨ (علط).

(١٦) أوضح الخضر اليزدي معنى الإلحاق في شرحه على الشافية: ١/١٩١ بقوله: «الإلحاق: جَعْلُ مثالٍ على مثالٍ أزْيَدَ منه؛ ليكونَ صرْفُهُ كصرفِ ذلك الملحق به، كما أنّكَ لمّا أردتَ أنْ تُلحِقَ (جَلَبَ) بـ(دحْرَجَ) زِدْتَ بعد لامِهِ باءً، وحين شئتَ أنْ تُلحِقَ (عَثَرَ) به زِدْتَ بعد ثائهِ ياءً، فعلى ما ذكرنا لا يكون حرف الإلحاق إلا لمماثلة البناءينِ في اللفظ، ولا يكون إيرادُهُ لمعنى». وينظر: المنصف: ١/٣٤.

(١٧) شملل: أسرع في السير. ينظر: الصحاح: ٥/١٧٤٠ (شمل). ووزنُ (شمللَ) (فَعْلَلَ).

(١٨) حَوْقَلَ: كَبِرَ وفَتَرَ عن الجِماع. ينظر: الصحاح: ٤/١٦٧٢ (حقل). ووزنه: فوعَل.

(١٩) وزنه: فَيْعَلَ.

(٢٠) وزنه: فَعْوَلَ.

(٢١) قال ابن دريد في الجمهرة: ١١٥٦/٢ (سق): «وقلنسَ الشيءَ، إذا غطّاه وستره، زعموا، والنون فيه زائدة. ويمكن أن يكون منه اشتقاق القَلَنْسُوة، النون زائدة». ووزنه (فَعْنَلَ).

(٢٢) قلسى: لبس القَلَنْسُوة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٣٤/٦ (قلس). ووزنه: فعلى. قال المظهري في المكمل: ١٨١/٢: «وأصلُهُ: قلْسَيَ، بفتح الياء، فانقلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها».

(٢٣) أورد الزمخشري هذه الأبنية الستة في كتابه المفصل: ٣٧٠ بالأمثلة نفسها، وذكر المظهري في كتابه المكمل في شرح المفصل: ١٨١/٢ أنّ الزمخشري في كتابه المفيد قد زاد على هذه الأبنية بنائين، وهما: (شَرْيَفَ) و(سَنْبَلَ). ويبدو أنّ المظهري واهمٌ في ذلك، والراجح ما ورد في النسخة المخطوطة؛ لأنّ الزمخشري نصَّ على أنّ أبواب المزيد فيه من الثلاثي أربعة وعشرون بابًا، فإذا أدخلنا هذين البنائين صار العدد ستةً وعشرين بابًا.

(٢٤) وزنه: تفعْلَلَ.

(٢٥) وزنه: تفوعَلَ.

(٢٦) وزنه: تفَيْعَلَ.

(٢٧) قال الخليل في العين: ١١٤/٤ (رهوك): «التَّرَهْوُكُ: مَشْيُ الذّي كأنّه يَمُوجُ في مشيته، وقد تَرَهْوَك». ووزنه: تفعْوَلَ.

(٢٨) ورد في العباب الزاخر: حرف السين ٣٥٧: «واقعنسس: أي تأخر ورجع إلى خلف». ووزنه: اِفْعَنْلَلَ.

(٢٩) اسلنقى الرجل: إذا اضطجع أو استلقى على قفاه. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٩١/٢.

(٣٠) ينظر: المكمل في شرح المفصل: ٢/٢١٣. وفيه إشارة إلى هذه الأبنية، ونصَّ المظهري على أنّ الزمخشري قد ذكر ذلك في كتابه المفيد، بيدَ أنّه في كتابه (المفصّل) ذكر له بناءينِ حسبُ وهما: (افْعَنْلَلَ) و(افْعَلَلَّ).

(٣١) احرنجم القوم: ازدحموا. مقاييس اللغة: ٢/١٤٥، قال ابن فارس: «وهذه فيها نون وميم، وإنما الأصل الحَرَج، وهو الشجر المجتمع الملتف».

(٣٢) ذكر الميداني طريقة أخرى لمعرفة الزائد من الأصلي وهي سقوط الحرف في الاشتقاق يدل على أنّ هذا الحرف زائد، قال: «فأيّ حرفٍ وجدتَهُ ساقطًا في الاشتقاق فاحكم بأنه زائد، نحو: (ضارب، وتضارب، واستضرب، وضرّب)؛ لأنك فقدتَ هذه الزيادات في تركيب (ض ر ب)، فعرفتَ أنها زوائد وما بقي فهو الأصل». نزهة الطرف: ٥.

(٣٣) في الأصل: وزنه. والصواب ما أثبتّه.

(٣٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٣٥) ورد في كتاب المفتاح في الصرف للجرجاني: ٣٩: «المضاعفُ من الثلاثي: ما كان عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ مدغَم».

(٣٦) ينظر: المفتاح في الصرف: ٣٩. وتعريف الزمخشري يكاد يكون مطابقًا لتعريف الجرجاني في مضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي.

(٣٧) أوردَ المؤلف هذه الأمثلة ليشير إلى أقسام المعتل الثلاثة، وهي المعتل الفاء (وعَدَ) ويسمى (المثال)، والمعتل العين (قال) ويسمى (الأجوف)، والمعتل اللام (مضى) ويسمى الناقص.

(٣٨) قال الخليل في العين: ٨/٢٩٨ (أمر): «وذلك أنّ أكثرَ كلامِها في كُلّ فِعْلٍ أوّله همزة مثل: (أَبَل . يأبِلُ، وأَسَرَ ـ يأسِرُ) أن يكسِروا (يَفْعِلُ) منه وكذلك (أَبَق . يأبِق)، فإذا كان الفِعْلُ الذي أوّلُهُ همزة و(يَفْعِلُ) منه مكسورًا مردودًا إلى الأمر، قيل: (اِيسِرْ يا فلانُ، اِيبِقْ

يا غلام)، وكأنّ أَصْلَهُ: (اِئْسِر) بهمزتين، فكرهوا جَمْعًا بين هَمْزَتَيْنِ، فحوّلوا إحداهما ياءً إذ كان ما قَبْلَها مكسورًا».

(٣٩) أثَرَ الحديثَ عن القوم يَأثُرُهُ، ويأثِرُهُ أثْرًا وأَثارَةً وأُثْرةً: أي أنبأهم بما سُبقوا فيه من الأثر. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٧٤/٤ (أثر).

(٤٠) قال الخليل في العين: ٢٩٨/٨ (أمر): «وكان حقّ الأمر من (أَمَرَ . يأمُرُ) أن يُقال: (أُؤْمُرْ، أُؤْخُذ، أُؤْكُلْ) بهمزتين، فتُرِكَتِ الهمزةُ الثّانية وحُوّلت واوًا للضّمّة فاجتمع في الحرف ضمّتان بينهما واوٌ والضّمّة من جنس الواو، فاسْتَثْقَلَتِ العربُ جمعًا بين ضمّتين وواو، فطَرَحوا همزة الواو؛ لأنّه بقي بعد طرحها حرفان فقالوا: (مُرْ فلانًا بكذا وكذا، وخُذ من فلانٍ، وكُلْ)».

(٤١) هما صيغة (ما أفعله) و(أفعِلْ به). وهاتان الصيغتان لا تتصرّفان، ففعل التعجب جامد لإنشاء التعجب، ولهذا فإن التصريف لا يتناول هاتين الصيغتين وإنما يتناول ما يُصاغانِ منه.

(٤٢) سيأتي أنّ المؤلف لم يتناول دراسة اسم الفعل، وإنما تناول المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان. ولعله أراد إطلاق هذا المصطلح على المصدر، وهو ما فعله المبرد في المقتضب في أكثر من موضع. ينظر: ٧٣/١، ٣٧/٢، ٦٨/٣، ٢٩٩/٤.

(٤٣) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٣.

(٤٤) تَصامَّ: أي أرى من نفسه أنّه أَصَمُّ وليس به صمم. ينظر: الصحاح: ١٩٦٩/٥ (صمم).

(٤٥) قال الخليل في العين: ١٤٨/٨-١٤٩ (ظل): «ومن العَرَب من يحذف لام (ظَلِلتُ) ونحوِها حيث يظهران، فأما أهل الحِجاز فيكسِرون الظاء على كسرة اللام التي أُلقِيَتْ، فيقولون ظِلْنا وظِلْتُم... وقال اللهُ جلَّ وعَزّ: {ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا} [سورة طه: من الآية٩٧] وقُرِئ: (ظِلْتَ عليهِ)، فمَن

فَتَحَ فالأصلُ فيه ظَلِلتَ عليه، ولكن اللامَ حُذِفت لِثِقَل التضعيف والكسر، وبقيت الظاء على فتحها، ومن قَرَأ: ظِلْتَ، بالكسر، حَوَّلَ كسرةَ اللام على الظاء».

(٤٦) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل، وأثبتّه لحاجة السياق إليه.

(٤٧) قال الجرجاني في المفتاح: ٧٤-٧٥: «ثمّ ضمةُ فاء الكلمة في (قُلْتُ وطُلْتُ)، وكسرتها في (بِعْتُ وخِفْتُ) الأصلُ فيهما أنّ المدّة التي هي عين الفعل تُحذف عند اتّصال موجِب السكون، وتكسر ما قبلها في باب (فَعِلَ) المكسور العين كـ(خِفْتُ)، وفي باب (فَعَلَ) المفتوح العين إنْ كان العين ياءً أن تكسر ما قبل عين الفعل كـ(بِعتُ)، ولم يكسر في (لَستُ) لشبهه بالحرف. وبضمِّ ذلك في باب (فَعُلَ) المضموم العين كـ(طُلْتُ)، وفي باب (فَعَلَ) المفتوح العين إنْ كان العين واوًا أنْ يُضمَّ أيضًا ما قبل عين الفعل كـ(قُلْتُ)».

(٤٨) قال الجرجاني في المفتاح: ٧٥: «هذا إن كان في الثلاثي المجرد، وأمّا في غيره فيفتح ذلك أبدًا، نحو: (أَثَبْتُ، وأَبَعْتُ، وأقَدْتُ، وأعَدْتُ، واستَجَبْتُ، واخْتَرْتُ)».

(٤٩) ساقطة من الأصل.

(٥٠) الواو زيادة يقتضيها السياق.

(٥١) ينظر: الممتع في التصريف: ٥٢٧/٢-٥٢٨.

(٥٢) اعصوصَب القومُ: إذا اجتمعوا وصاروا عصائب. ينظر: الصحاح: ١٨٣/١ (عصب).

(٥٣) ربّبته: إذا حضنته. ينظر: العين: ٢٥٧/٨ (رب).

(٥٤) ومثله مُوْقِن ومُوْسِر، مِن أَيْقَنَ وأَيْسَرَ.

(٥٥) عرّف الأنباري الإشمام في كتابه أسرار العربية: ٤١٢ بأنه ضمُّ الشفتين من غير صوت؛ وهذا يدركه البصير دون الضرير.

(٥٦) في الأصل: ولذلك.

(٥٧) أي الفعل المضارع.

(٥٨) أَصْلُ مَضَارِعِ (أَفْعَلَ) (يُؤَفْعِلُ)، إلا أَنَّه امتنع لما يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي هَمْزَتَيْنِ في الْمُتَكَلِّمِ، ثم خُفِّفَ في الْجَمِيع. ينظر: المقتضب: ٧٢/١، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/١.

(٥٩) يعني أنّ علامة الفعل المبني للمفعول التي تميزه من المبني للفاعل: أنّ الأبواب الأربعة علامتها فتح الحرف الرابع (يُفاعَلُ، ويُفعَلُ، ويُفَعَّلُ، ويُفَعْلَلُ)، أما في غيرها فحركة الضمة في الحرف الأول علامة كافية لتمييز المبني للمفعول.

(٦٠) قال سيبويه في الكتاب: ٤/٤٧٦: «فإن التقت التاءان في (تتكلّمون، وتتترّسون)، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما: وتصديق ذلك قوله عز وجل: {✍♦✌♦ॐ♦➒☐✌⬉ ⬊♦▣■⑩⬂♑⚐❶ ✂✍☜⬂☺⊠▣■⌚✵◈☐⊠☐➔} [سورة فصلت: من الآية٣٠]، و {✍♦☞♦➚⊠✍✖■❼▤ ♉⬉☪⬉☐✉⬅♑⬅☠⬀⬉♦♊⬀ ✂✍☜⬂☺⊠✍•♉⬀⬈⬀} [سورة السجدة: من الآية١٦]. وإن شئت حذفت التاء الثانية. وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: {✍♦ॐ♦➒☐✌⬉ ✂✍☜⬂☺⊠▣■⌚✵◈☐♦☐➔ ☐♦✂✍☜➋➒☐⊠⬅▫♉➌♣☐✍} [سورة القدر: من الآية٤]، وقوله: {☐♦☜♦➒♦⇧ ⬀➚✡⬇➚☹⬃ ✍♦☺⊠✡☐☐⬀♌♦ ✂✍☜⬂☺⊠☐⬀☠❁} [سورة آل عمران: من الآية١٤٣]. وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: {▫♦✍✍⑩☐⌚❻♦⌚⬂✍➔☠} [سورة البقرة: من الآية٧٢] و{☐♦✂✍☜☐③✸✡☐✱⇧} [سورة يونس: من الآية٢٤] وهي التي يُفعلُ بها ذلك في (يذّكّرون)، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك». وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وَمَا بِتَاءَيْن ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

وقد اختلف النحاة في أي التاءين حُذف، فمذهب البصريين أنّ المحذوف هو التاء الثانية، ومذهب الكوفيين أنّ المحذوف التاء الأولى. ينظر: شرح الأشموني: ٤/١٦٠.

(٦١) ينظر: شرحان على مراح الأروح في علم الصرف: ٥٠، وفيه الأمثلة التي ذكرها الزمخشري بالنص.

(٦٢) قال الجرجاني في المفتاح: ٧٠: «الجحد: لم يَسُرَّ، فيجوز فيه الفتح والضمّ والكسر، وفكّ الإدغام. وفي: (لم يَغُضَّ)، الفتح والضمّ والكسر. وفي: (لم يَفِرَّ)، الفتح والكسر».

(٦٣) ذكر الميداني في نزهة الطرف: ٥٢: «وإذا أدخلتَ حرفَ الجزمِ (لم) على المضارِع، جاز لكَ الإظهارُ (الفك) والإدغام، نحو: (لم يَمُدّ، ولم يَمْدُدْ)، ويجوز الفتحُ والكسرُ، نحو: (لم يَمُدَّ، ولم يَمُدِّ)، ويجوز الضم نحو: (لم يَمُدُّ)». وقال: ٥٦: «والضمّ إتباع ضمة الآخِر لضمة الميم. أما في (لم يَفِرّ) فلم يجز الضمّ؛ لعدم إمكانية الإتباع، إذ لا ضمّةَ على الفاء».

(٦٤) في الأصل: يُرِيّبُ.

(٦٥) في الأصل: ما في.

(٦٦) قال الميداني في نزهة الطرف: ٩: «وأمّا (وسِعَ يَسَعُ، ووطِئَ يَطَأُ) فقالوا: هما في الأصل (فَعِلَ يفعِلُ) إلا أنهم ردوهما إلى الفتح لمكان حرف الحلق».

(٦٧) قال سيبويه: ٤/٥٣: «وقالوا: (وَجِلَ. يَوْجَلُ، وهو وَجِلٌ) فأتمّوها؛ لأنها لا كسرةَ بعدها، فلم تُحذف، فَرَقوا بينها وبين (يَفْعِلُ)».

(٦٨) ورد في الخصائص: ١/٣٧٩: «ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة لكنه لما كان مضارع فعُل لا يجيء مختلفًا لم يحذفوا فاء (وَضُؤَ) ولا (وَطُؤَ) ولا (وَضُعَ)؛ لئلا يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجيء مختلفًا».

(٦٩) الواو زيادة يقتضيها السياق.

(٧٠) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.

(٧١) قال الفيومي في المصباح المنير: ٦٧٢/٢: «(وَلِهَ - يَوْلَهُ - وَلَهًا) مِنْ بَابِ (تَعِبَ)، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ: (وَلَهَ - يَلِهُ) مِنْ بَابِ (وَعَدَ)».

(٧٢) من الفعل (وهبَ)، وأورد الخليل في كتاب العين قول النبي ﷺ: (لقد هَمَمْتُ ألاّ أَتَّهِبَ إلاّ من قُرَشيّ، أو أَنْصاريّ. أو ثقفيّ)، أي: لا أقبل هِبَةً إلاّ من هؤلاء. ينظر: العين: ٩٧/٤ (وهب)، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣١/٥.

(٧٣) ساقطة من الأصل، وأثبتُّها لتُطابِقَ أمثالَها في الكتاب.

(٧٤) يقصد وكانت العين ثابتة.

(٧٥) في الأصل: يتقلسا.

(٧٦) في الأصل: ندعوا.

(٧٧) ورد في التاج: ٤٦٣/٢ (ربب): «ومن المجاز: رَبَّ الدُّهْنَ: طَيَّبَهُ وأَجَادَهُ، كَرَبَّبَه، وقال اللِّحْيَانيّ: رَبَبْتُ الدُّهْنَ: غَذَوْتُهُ بالياسَمِينِ أَو بَعْضِ الرَّيَاحِينِ، ودُهْنٌ مُرَبَّبٌ، إذا رُبِّبَ الحَبُّ الذي اتُّخِذَ منه بالطِّيبِ».

(٧٨) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل. ومنهج الكتاب يستدعي إثباتها.

(٧٩) وقعت المخالفة بين الثلاثي اليائي والثلاثي الواوي في (يُدعَونَ، وتُدعَونَ)، أما (يُرضَيْنَ، وتُرضَينَ)، فلم تكن ثمة مخالفة لفظية، بل المخالفة تقديرية، على تقدير أنّ أصل (يُرضَى) هو (يُرضَو)، فهو فعل واويٌّ في أصله، إلا أنه حصل فيه إعلال.

(٨٠) قوله: كما فعلتَ في قولك... إشارة إلى قوله في قواعد الفعل الماضي المبني للمفعول: «أو كان أولُ حرفٍ متحرّكٍ منه مضمومًا، نحو: (أُفتُعِلَ، وأُنْفُعِلَ، وأُفْعِلَ، وأُستُفْعِلَ، وأُفْعُوعِلَ)، وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضمة».

(٨١) انصَلَتَ: إذا تجرَّدَ، وإذا أسرعَ في السير. ينظر: التاج: ٥٩٠/٤ (صلت).

(٨٢) في الأصل: مكسورًا.

(٨٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٨٤) ذكر المؤلف اللغة الرابعة في المضاعف في حالة ضم ما قبل الحرف المدغم في المضارع المجزوم والأمر للدلالة على أنّ الفتح أخف الحركات فجاء مع المفتوح والمكسور والمضموم، والكسر جائز لالتقاء الساكنين فكان مع المفتوح والمكسور والمضموم أيضًا، أما الضم فليس أخف الحركات ولا هو يُتخلَّص به من التقاء الساكنين، فلا يجوز في تلك اللغات، أما اللغة الرابعة فإنما جاز للإتْباع الصوتي. ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٠، وذكر الجرجاني هذه اللغات على أنها أوجُه.

(٨٥) من الوَجَل الذي هو الخوف. ينظر: الصحاح: ١٨٤٠/٥ (وجل).

(٨٦) قرر الزمخشري من قبل أنّ الأفعال خمسة أقسام، وأنّ التعجب له فعلان، لذلك ذكرتُ هذين التسلسلين.

(٨٧) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل. والعبارة يقتضيها السياق.

(٨٨) في الأصل: ونُفِخ.

(٨٩) سورة الحاقة: الآية ١٣.

(٩٠) التعريس: النزول في آخر الليل. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٧٨/١ (عرس).

(٩١) يقصد به مصدر الهيئة.

(٩٢) نحو: (كلّمَهُ تكليمًا، وفضّله تفضيلاً).

(٩٣) نحو: (التكلُّم، والتخاصُم).

(٩٤) في الأصل: حالة.

(٩٥) ورد في اللسان: ١٦٥/٧ (روض): «وَرَجُلٌ رائِضٌ مِنْ قَوْمٍ راضةٍ ورُوّضٍ ورُوّاضٍ»، فهو من الترويض، وقد ورد جمع (رائض) بالأوزان الثلاثة التي ذكرها الزمخشري.

(٩٦) في الأصل: رُمات وغُزات.

(٩٧) انقلبت الياء ألفًا وكذلك الواو، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

(٩٨) رجلٌ لَبٌّ: أي لازمٌ للأمر. ينظر: الصحاح: ٢١٧/١ (لبب).

(٩٩) رَجلٌ طَبٌّ: أي عالم. ينظر: الصحاح: ١٧١/١ (طبب).

(١٠٠) النَّجَلُ: سَعَةُ شِقِّ العين. ينظر: الصحاح: ١٨٢٦/٥ (نَجَل).

(١٠١) القبب: دقة الخصر. ينظر: العين: ٢٩/٥ (قب).

(١٠٢) البُحّةُ والبَحَحُ: غِلَظٌ في الصوت وخشونة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٤٩/٢ (بحح).

(١٠٣) الأوكع: المائل، مشتق من الوَكَع الذي هو ميلانُ صدرِ القدم نحو الخِنْصِر، ورُبّما كان في إبهام اليد والرّجل. ينظر: العين: ١٨٢/٢ (وكع).

(١٠٤) الوطَف: كثرة شعر الحاجبين. ينظر: جمهرة اللغة: ٩٢١/٢ (طفو).

(١٠٥) الجَيَدُ: طولُ العنُقِ وحسنُهُ. ينظر: الصحاح: ٤٦٢/٢ (جيد).

(١٠٦) اللُّمى: سُمرة في الشفة تُستحسن. ينظر: الصحاح: ٢٤٨٥/٦ (لمى).

(١٠٧) الحوّةُ: سواد يضربُ إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠١/٣ (حو).

(١٠٨) جمع أعيَن، وهو واسع العين. ينظر: الصحاح: ٢١٧٢/٦ (عين).

(١٠٩) مطموسة في الأصل.

(١١٠) انقلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسكون الأول منهما، وأدغمت الياء في الياء، ثم كُسر ما قبل الياء للمجانسة.

(١١١) المئناث: المرأة التي تلد الإناث. ينظر: الصاحبي: ١٧٠، وذكر ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: ٣٥٨/٢ أنّ لفظة المذكار تعني الأرض التي تُنبِتُ ذكورَ العشب، وذكر في كتاب الصاحبي: ١٧٠ أنّها المرأة التي تلد الذكور.

(١١٢) أي: وزنا (مِفْعَل، ومِفْعال).

(١١٣) ينظر: الكتاب: ٤/٣٨٤-٣٨٥، وجاء في الممتع: ٢/٥٥٠: «وقالوا: (مَعْدِيٌّ) من (عَدَوْتُ)... وإنَّما جاز القلب، على قلَّته، لكون الواو متطرِّفةً لم يَفصِل بينها وبين الضَّمَّة إلَّا حاجز غير حصين، وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيَّة بالإدغام. فكما قُلبت الواوُ ياءً إذا تَطرَّفت وقبلها الضَّمَّة، وتُقلب الضَّمَّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا»، وينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٤٨٠.

(١١٤) نحو: مُكرَم، ومُسْتَخرَج.

(١١٥) ينظر: نزهة الطرف: ٢٦.

(١١٦) في الأصل منه.

(١١٧) ثمة تفصيل في حكم اسم التفضيل المضاف، فإنْ أضيف إلى نكرة كان حكمُهُ كحكمِ المجرد (الإفراد والتذكير) نحو: (الهندانِ أفضلُ امرأتينِ). وإنْ أضيف إلى معرفة وقُصد التفضيل جازت المطابقة كما مثّل الزمخشري، وجاز الإفراد والتذكير نحو: (الزيدانِ أفضلُ القومِ)، وإنْ لم يُقصد التفضيل لم يجز فيه إلا المطابقة نحو: (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان). ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/١٨١.

(١١٨) في الأصل: قبله. وهو تصحيف.

(١١٩) في الأصل: قبله. تصحيف.

(١٢٠) قال الجرجاني في المفتاح: ٥٩-٦٠: «واسمُ زمانِ الحدث ومكانِهِ يُبنى على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين من (يَفْعُلُ) بضم العين، كمقتل الحسين ﷺ، لزمان القتل ومكانِهِ».

(١٢١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٠.

ثبت المصادر والمراجع

١. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.

٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٥. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٧.

٦. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ط، د.ت.

٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأُشْمُوني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٩. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بدكنقوز (ت٨٥٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ- ١٩٥٩م.

١٠. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

١١. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٢. شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزدي (أتمه سنة ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٣. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٤. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٦. العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، حرف السين، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٨٧.

١٧. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

١٨. القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، إشراف: نعيم العرقسوسي، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

٢٠. لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢١. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المُرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٢٣. معجم الأُدباء، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٤. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٢٥. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٢٦. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٧. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٢٨. المكمل في شرح المفصل، لمظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني المعروف بالمظهري (ت٧٢٧هـ)، دراسة مع تحقيق القسمين الثاني والثالث: د. بيان محمد فتاح الجباوي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠٠٨.

٢٩. الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

٣٠. المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت٢٤٨هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ. ١٩٥٤م.

٣١. نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

٣٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م.

Abstract

This paper is concerned with studying an old book specialized in morphology and editing it. The book is (The Advantage in the Inflection System of AL Zamkhshry), this book has not been famous as other books of AL Zamkhshry have ever had though it is the only book among his books specialized in morphology. The reason behind that attributes to the loss of most of hits copies or its scanty to the extent to which no one of the scholars acknowledged it even they had not transformed the sayings of its writer in the sense that it has neither been mentioned in the specialized books of the indices of the books nor in the books specialized in the translation of the writers of those who translated the works of AL zamkhshry. Therefore, we must direct this book in the best way as a kind of loyalty to his writer who offered the Arabic language the best service in its different fields. As I ask the Almighty Allah to make its presentation an advantage and as a service to the reader and non-ceased reward.